

### عن النباهة المجتمعيّة وأن تكون باحثًا فلسطينيًا في جامعة إسرائيلية

أيمن إغباريّة\*

أن تكتب دكتوراة وأمامك خيول بيضاء:

كتابة رسالة دكتوراة هي رحلة ومشروع حياة. في هذه الرحلة، كثيرًا ما تتكاثر عليك في شعابها مشاعر الوحدة والعزلة، وكثيرًا ما تُفرض عليك على مُفترقاتها خيارات معرفيّة ومهنيّة ومجتمعيّة. في هذا المشروع، كثيرًا ما تبحث عن الفرادة والتجديد فلا تجدهما، وكثيرًا ما تهجس بأهميّة مشروعك وجدّواه سائلًا: لمن ولماذا أكتب؟ وفي هذا وتلك، تقرأ وتكتب وتبحث وتحاول نزع غلائل السحر، على حدّ تعبير عالم الاجتماع ماكس فيبر، عن موضوع بحثك سعيًا لدراسته بعقلانيّة ومهنيّة وموضوعيّة بعيدًا عن سببيّة الغيب وأهواء الذات وتقلباتها.

لكنّ في هذه المحاولة إعادةً للسحر كما فيها من نزعٍ له، خصوصًا عندما تُحصّر هذه المحاولة ضمن تخصصات أكاديميّة ضيقة وأطر معرفيّة محدودة تعيق رؤية موضوع الدراسة والبحث بشموليّة، وتُضيق صورة “الكُلّ” بالتركيز على توضيح “الجزء”.

هكذا تصبح الغابة مجرد أشجار متجاورة، والحقيقة مجرد تفاصيل متعاقبة، وفلسطين مجرد ذكريات وتوقّعات. تصبح فلسطين سياقًا لما قبل أو بعد أو ضمن ٤٨ أو ٦٧ أو ٩٤ أو ٢٠٠٠، أو الحاجز أو المدرسة أو السياسة أو النجمة أو التفكير الذي يمليه الحنين أو تحدّده الرغبة.

لكن، قد يحدث ذات مرّة، وقبل أن تنام وأن تعدّ مقالاتك في المجلّات المحكّمة كي تتأكد من أهليّتك للدرجة العلميّة القادمة، أن تقرأ صفحات من رواية إبراهيم نصر الله “زمن الخيول البيضاء”، أو من رواية رضوى عاشور “الطنطوريّة”، فيصيبك الأرق وتمنّع عليك شاشة الحاسوب في الصباح التالي.

هل بإمكانك أن تكتب بعد هذه الليلة بحثًا عن التعليم أو العنف أو الصحة أو القانون دون التعالي والتعامي عن التاريخ الفلسطيني المنكر، والجغرافيا الفلسطينية الممزقة، والسياسة الفلسطينية المنقسمة، والخصوصيات الثقافية والدينية والجهوية المنكفئة على نفسها؟ هل بإمكانك أن تكتب "بتجرد" و "مهنية" وكأنه لا صوت لك ولا هواجس، وكأنه لم تصحب "الطنطورية" في رحلتها، ولم يملأ قلبك سهيل الخيول البيضاء؟ كيف يمكنك أن تكون باحثًا فلسطينيًا في جامعة إسرائيلية؟ إلى أي حد ستتنازل عن سهيلك أنت؟ إلى أي حد تستطيع أن تقهر نفسك؟

### عن "المجمد" و "الطازج" في الكتابة الأكاديمية:

يقف الكثير من طلبة الدكتوراة الفلسطينيين والباحثين الفلسطينيين عمومًا، أمام مسألة الهوية الفلسطينية بوصفها مشكلة بحثية تستحق الدراسة، أو بوصفها نزعة قد تؤثر على حياديّتهم وموضوعيّتهم. يقفون ويكتبون ويعرضون أبحاثهم بالعبرية، دون أن تتاح لهم الفرصة لأن يتواصلوا بلغتهم الأم معرفيًا ووجدانيًا مع محيطهم الطبيعي ومع فئاتهم المستهدفة في البحث. يكتبون ونكتب ونلبي في ذلك أحيانًا حاجة مشرفي الأبحاث والزملاء اليهود في التلصص الأكاديمي على حيوات الفلسطينيين ومعاشهم وذاكرتهم، تحت شعار "معرفة الآخر". ومن المفارقات أن نُحرم في ذلك حتى من "حقنا" بالفتنة بالمنتصر، بدراسته وفهمه والاشتباك معرفيًا معه، ويُفرض علينا "الافتتان بالمنتصر عليه"، باختراجه وموضّعه موضوعًا للبحث وسلبه أصلائيته وتطبيع قهره. حدود الفتنة بالمنتصر ليست أبعد من تعلّم العبرية، كلغة تعبّر بها عن نفسك حتى أمام نفسك، وتدرس بها واقعك، وتصوغ عبرها خيالك. تبقىك العبرية خارجها، إلا في ما ندر من اختراقات فردية هنا أو هناك.

يكتبون ويحقّقون نجاحات وإنجازات شخصية، لكن دون أن يعوا لأنفسهم دورًا في الحقل الثقافي الفلسطيني، في صناعة الهوية الفلسطينية المشتركة، وفي إعادة امتلاك فلسطين بصفتها وعيًا ومخيّلة لكل الفلسطينيين أينما كانوا. يكتبون بتوتر ما بين الرغبة بدراسة الواقع بموضوعية وما بين الرغبة بتقديم هذا الواقع من خلال التأكيد على خصوصية السياق الفلسطيني، وما بين موضوع البحث وذاتية الباحث. هذا التوتر كثيرًا ما يُملي على الباحث أو الباحثة كتابةً تؤكّد بإفراط أو تنفي بتفريط فلسطينيته ووطنيته، وهذا الأخير هو الغالب و "مستقرّ العادة" -على حدّ تعبير ابن خلدون.

هذا التوتّر هو في صُلبه توتّر بين نوعين من الكتابة: كتابة التمثّل والقبول والاستيعاب، مقابل كتابة الرفض والتحرُّر والتجديد. في الكتابة الأولى، نشرح ونلخّص ونحلّل، نعيد إنتاج المعرفة السابقة بكثير من الانبهار، وفي الكتابة الثانية نجدّد ونبدع ونحاور ونتجاوز. وعلى حدّ تعبير الفيلسوف المصريّ حسن حنفي، الكتابة الأولى قيّد، والكتابة الثانية تحرّرت. طبعًا الكتابتان، الأولى والثانية، ضروريّتان ومطلوبتان بما تقتضيهما من انفتاح حذر على المعرفة الوافدة والتطلّع لمعرفة جديدة ومتفلّتيّة. من المهمّ أن ندمج ما بين الكتابة التي نطهو بها كتابة سابقة و "مجمّدة" وما بين الكتابة "النيّنة" و "الطازجة" التي نلتحم بها مباشرة بالواقع دون نصّ يحجبه.

وعليه، حين نستبق القارئ بالقول إنّنا نتبّئ منظور دراسات ما بعد الاستعمار في الحالة الفلسطينيّة، وإنّنا نرى إسرائيل كحالة استعمار استيطانيّ، ينبغي أن نكون حذرين من تقديم "لقمة" كتابة مضغها الآخرون بدلًا من لقمةٍ ساخنة نأخذها مباشرة من يد الواقع. أسوق ذلك لأنّ الكثيرين ممّن يتبنّون هذا المنظور يتبنّونه موقفًا معياريًا وقيميًا لا أداةً للتحليل ولإعادة تركيب إحدائياته على نحوٍ نقديّ. في هذا الموقف، كثيرًا ما نجد تبعيّة واستعادة لنصوص سابقة من قبيل ما يقول إدوارد سعيد أو يدّعي نديم روحانا أو غيرهما، دون أن تنعكس المقولات والادّعاءات في التحليل أو أن يجري نقدها "والنزول بها إلى الشارع". وبذلك تصبح كتابة الإطار النظريّ للاستعمار الاستيطانيّ كتابةً تحلّق فوق الواقع دون أن تلامسه، كتابةً "لا تؤثر في الواقع ولا تحركه، بل تكون عبئًا عليه وستارًا يحجب رؤيته"، كما يقول حسن حنفي. أقول هذا للتأكيد على أهميّة التعاطي مع المنظور المذكور لا كموقف قيميّ فحسب، بل كذلك كأداة تحليل.

### عن النباهة والاستحمار:

يقصّ المفكّر الإيرانيّ علي شريعتي، في معرض حديثه عن النباهة والاستحمار، حادثةً زواج جعفر البرمكيّ بالعبّاسة أخت الخليفة هارون الرشيد،<sup>1</sup> فيقول: "أقيمت وليمة الزفاف وطبخ من الطعام ما يخرجون باقيه من بغداد عدّة أيام، حتّى تجمّع جبلٌ من الطعام خارج المدينة. وبعد أن تغذّت منه الطيور والحيوانات أيّامًا، تعفّن فأخذ يُهدّد صحّة الناس وسلامتهم، ممّا اضطرّهم إلى استئجار جماعةٍ لإبعاده عن المدينة". يعرض شريعتي القصة ليتساءل عن سبب عدم احتجاج أحد على هذا الإسراف والترف، "لا عالم ولا فقيه، ولا شاعر ولا نبيه، ولا غير نبيه، ولا فيلسوف، ولا إمام ولا".

<sup>1</sup> علي شريعتي. ٢٠٠٤. النباهة والاستحمار. بيروت، دار الأمير. ص: ١٠٦.

ويستنتج شريعتي أنّ غياب "الدراية المجتمعيّة"، أو النباهة المجتمعيّة كما يسمّيها في مواضع أخرى، هو سبب هذا التواطؤ وهذا الحال من انعدام شعور المجتمع البغداديّ بمصيره الاجتماعيّ. هذا المجتمع، الذي وصلت فيه النباهة الشخصية أعلى الذروات في الفلسفة والفنون وعلوم الدنيا والدين، كانت فيه النباهة المجتمعيّة في الحضيض: "شعور الفرد بمرحلة المصير التاريخيّ والاجتماعيّ للمجتمع، وعلاقته بالمجتمع، المقدرات الراهنة بالنسبة إليه وإلى مجتمعه، وعلاقته المتقابلة بأبناء شعبه وأمتّه، والشعور بمسؤوليته رائدًا وقائدًا في الطليعة، من أجل الهداية والقيادة والتحرير".<sup>2</sup> بالنسبة لشريعتي، كان ذلك الجبل من العفن والبذخ والصمت مؤشّرًا مبكرًا لسقوط بغداد بعد قرابة أربعة قرون.

قد يكون في ذلك شيء من المبالغة؛ لا ريب في ذلك. لكن التمييز الذي يقيمه شريعتي بين النباهة الشخصية والنباهة المجتمعيّة يستحقّ التوقّف عنده، ولا سيّما في معرض تقديمنا لهذا العدد الخاصّ من "جدل" الذي نعرض فيه بواكير أبحاث لطلبة دكتوراة فلسطينيين. فهذا العدد يضمّ مجموعة أبحاث تدلّ على النباهة الشخصية والقدرة الفرديّة على النجاح رغم الظروف، لا بسببها، وأعني ظروف التعليم العربيّ، أينما وجدت أطره، التي قلّما تشجّع المرء على البحث والتبصّر واتخاذ مواقف تجاه قضايا التحرّر والعدل. هذه الأطر فتنج معرفة لكنّها تنتج أيضًا، كما هو حال الجامعات الإسرائيليّة ذاتها، جهلاً أو -توخّيًا للدقّة العلميّة- نُظْمًا للجهل (Regimes of ignorance) فيها عدم المعرفة مثلاً بالنتاج الفلسفيّ العربيّ يصبح ادّعاءً لتدعيم "حادثة" البحث وأهمّيّته، ويصبح إنكار التاريخ والجهل به فرصةً لتسويق مقولات الحداثة والتنوير الإسرائيليّة، ويصبح التخصص المهنيّ إسهامًا في الانكفاء على الذات، وطرد السياسة والهويّة من مقتضيات المهنيّة.

في هذا العدد، تستعرض مجموعة من الطلبة مواضيع تهّمهم، وأسئلةً بحثيّة تشغلهم، وإجابات ممكنة خلصوا إليها. لكن يبقى السؤال: إلى أيّ مدى تعكس هذه الاجتهادات "نباهة مجتمعيّة"، وهل من سبيل إلى تدعيم هذه النباهة واستثارتها؟

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص: ٩٠.

## الهابتوس الجامعي الإسرائيلي:

يبدو السؤال السابق ذا وجهة واستحقاق في سياقات اكتساب وإنتاج المعرفة بين أظهر الفلسطينيين والفلسطينيات عموماً، وفي إسرائيل على وجه الخصوص، حيث تأثير المؤسسة الإسرائيلية على منظومة التعليم العالي أشدّ أثرًا وأكثر مباشرةً في تكريس ممارسات المحو والإنكار والعنصرية والإقصاء والفصل بوصفها أعمالاً طبيعية ونتاجاً ضرورياً لسيورات بناء الأمة والهوية. هذا التأثير يتعدى إنتاج ونشر السرديات التي تدعم الرواية التي تقدّمها الحركة الصهيونية عن ماضيها ومستقبلها، إلى إنتاج منظومة معرفية تعزّز حراك الصهيونية التوسّعي وتسوّغه عبر ادّعاءات بشأن حقوق أخلاقية ودينية لليهود في فلسطين وأخرى عن نشر توطين الحداثة والتقدم والتنوير فيها. من نافل القول أنّ المشكلة في تعاطي الجامعات مع هذه الادّعاءات، وبخاصة في المواضيع ذات الصلة ببناء الهويات القومية والدينية والثقافية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع ما في هذه المقولة من وفرة التعميم والتبسيط، يجري من منطلقات خارج التاريخ وخارج أي إمكانية لنقدها وللشّجالات الديمقراطية والتحرريّ بشأنها.

في هذا، المشكلة ليست في شرعية الادّعاءات في حدّ ذاتها، بل في استحالة الاشتباك معها دون وصم هذا الاشتباك بالتطرّف والكرهية لإسرائيل ولليهود، أو دون حصره في أقسام جامعية ومراكز بحثية ومساقات تدريسية يجري تهميشها والضغط عليها لتتكفّ على ذاتها دون وجود أي إمكانية للتأثير على جهاز التربية والتعليم، مثلاً، أو على البحث والتدريس في الأقسام والمساقات الأخرى. هذا الضغط المتواصل لا يُبقي التيار النقديّ في الجامعات الإسرائيليّة هامشيّاً فحسب، بل يتركه في حالة توق للتواصل مع المركز الصهيونيّ الذي به يعاد ترسيم حدود الجماعة حسب مصالح حركة الاستيطان والتيار الصهيونيّ المتدين. حالة التوق هذه والبحث عن الشرعية الصهيونية تُبقي هذا التيار "ما بعد صهيوني" في أحسن حالاته، وغير قادر على تجاوز ذاته إلى نقدٍ بإمكانه الاشتباك مع طبيعة الصهيونية.

وعلى الجملة، يسعى الهابتوس الجامعي الإسرائيلي بتوقّعاته وممارساته لبناء علاقة ترابية بين اليهوديّ والفلسطيني وإضفاء الشرعية عليها، بوصف الأول صاحب حقوق تاريخية وذا قيمة إنسانية أكبر وعتاء حضاريّ أغنى، وبوصف الأخير صاحب حقوق مدنية مجزوءة ومشرّطة، وذا قابلية للتطور والمشاركة في مشروع النجاح والتقدم الإسرائيليّ (وهذا في الحدّ الأقصى). عند هذا الحدّ، يستطيع الفلسطينيّ أن يقف كطالب دكتوراة أو كمحاضر جامعيّ وباحث أكاديميّ، ما دامت قدرته على خلخلة وتحدي النظام المعرفيّ الذي تطرحه الجامعة الإسرائيليّة هي في حدّها الأدنى، وهو الحدّ الذي تتيح فيه الجامعة له أن تكون فلسطينياً، إذا أصرت على ذلك، ونقدياً، إذا فهمت معنى ذلك، وتحريراً، إذا تبقي لك وقت بعد كلّ مهمّات الكتابة والنشر في مجلات قلّ من يقرأونها من غير المتخصّصين. ضمن

الهامش الذي يؤكّد أنّ المركز بخير، يقف الفلسطينيّ، إلّا في ما ندر، مرعماً على بحث التعليم أو الصحّة أو القانون أو حتىّ تاريخه وجغرافيته بمعزل عن فلسطينيته وما لحق بها من قمع ونتج عنها من تمرد، وبعيداً عن نظريّات ما بعد كلّ شيء، ما بعد الاستعمار، وما بعد الاستيطان، وما بعد الهويّة. يقف الفلسطينيّ أو الفلسطينيّة مضطراً لأن يكون أكاديمياً متخصصاً وحرفياً، يدرس واقعه بتجرّد مصطنع وموضوعيّة زائفة، أو يدرس واقع غيره محاولاً ألاّ يشي ذلك بهويّته.

## فضاءات ومفازات

من هنا، جاء برنامج مدى الكرمل لدعم طلاب الدكتوراة الفلسطينيّين لا كمحاولة للتأكيد على أنّ الذات الفلسطينيّة ما زالت قادرة على التجدّد معرفياً وعلى التعاطي مع همومها وتحدياتها بأدوات العلم وباللغة العربيّة فحسب، وإمّا كذلك لتقديم الفرصة للباحثين الواعدين لتطوير منظور نقديّ تجاه مشاريعهم والتبصّر بأهميّتها وراهنيتها وصلتها بواقع الفلسطينيّين وتاريخهم ودوائر القمع والإلغاء والسيطرة والرقابة والضبط التي تحيط بوجودهم.

وبالعودة لشريعتي الذي يحذّر من محاولات كلّ ذي سلطة استغلال أو استعمار أو استبداد أو استعباد من محاولة تزييف وعي الانسان وحرف مساره عن “النباهة المجتمعيّة” النقديّة والمسائلة، من الصعب مقاومة هذه المحاولات وحيداً، ومن الصعب تحديّها في سياق الجامعة الإسرائيليّة. لذا، من المهمّ المبادرة إلى مراكز بحثيّة عربيّة. ومن الأهمّ إقامة هذه المراكز لا كاستنساخ للجامعة الإسرائيليّة بل كفضاءات للمقاومة، الممانعة معرفياً. فضاءات لدراسة ما هو يوميّ ومعيّش، وما هو مهملّ ومهمّش، وما هو غير مفكّر فيه وغير متلفّظ به في الجامعة الإسرائيليّة، مفازات لاستكشاف مناطق بحثيّة جديدة في تاريخ الفلسطينيّين والفلسطينيّات وتطور هويّاتهم وكيفيّة انفتاح حيواتهم على الثابت والمتحوّل والدائم والطارئ والمقدّس والمدنّس والقمع والمقاومة. من هنا أهميّة “مدى الكرمل” و “جدل” كمشاريع تقاوم عبرها آليات الاستحمار وهي الإلهاء والتجهيل.

## في هذا العدد:

في هذا العدد مقالات قصيرة تعرض مقترحاتٍ بحثيّة، ونتائج أوليّةٍ إن وُجدت. يُفتتح العدد بدراسة للدكتور إبراهيم محاجنة (مُحاضر في كليّة صفد وبيت بيرل)، وبعدها يعرض العدد بواكير أبحاث لعدد من طلبة الدكتوراة الذين شاركوا في السمينار. في الدراسة الافتتاحيّة للعدد، يتناول الدكتور إبراهيم محاجنة العلاقة التراتبيّة بين الفلسطينيّ واليهوديّ في الأكاديميّة الإسرائيليّة، ولكن من زاوية أخرى هي وجود العربيّ مُحاضراً للطالب اليهوديّ. تسعى دراسته

إلى وصف وتحليل محاولات طلبة يهود لإعادة إنتاج تفوقهم القومي أمام المُحاضر العربيّ داخل جدران الأكاديمية الإسرائيلية، مشيراً إلى الإستراتيجيات التي يرى المحاضرون العرب أنّ الطلبة اليهود يستخدمونها في تعاملهم مع المحاضر العربيّ، لي طرح سؤالين: الأول حول الحاجة إلى منظومة حكمية جديدة داخل مؤسسات التعليم العالي؛ والسؤال الثاني: هل تسعى المؤسسات التمثيلية للمجتمع العربيّ إلى إعادة المطالبة باستعادة نصيبها من المسؤولية (الحاكمية) للتعليم العالي؟

في المقال الثاني، يستكشف أحمد أبو حلاوة في مقترحه التحدّيات التي يواجهها النظام الصحيّ الفلسطينيّ تحت الاحتلال، ولا سيّما في ما يتعلّق بالسياسات التي تؤثر على جودة الرعاية الصحيّة لمرضى السكّريّ. في هذا يقرب أبو حلاوة موضوعه بقضايا التمويل والحوكّمة ومنايئة الدواء والرعاية في مجتمع يزرع تحت الاحتلال وغياب مركزية الدولة المستقلّة.

متبصرةً في الواقع نفسه والظروف نفساً، تقدّم مي البزور في المقال الثالث مقترحاً لدراسة تاريخ وتجليات ظاهرة "التطبيع" بين المستعمر والمستعمر في سياق الأراضي الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية. وتعالج مي في ذلك إشكاليات مفهوم "التطبيع" وحضوره المركّب، سافراً ومقنّعاً، مقبولاً ومرفوضاً، في واقع يتّصل ويتواصل ويتفاعل به أبناء وبنات الشعب الفلسطينيّ مع مستعمرهم من خلال تراتبيات وترتيبات تخدم في نواحٍ معيّنة بنية الاستعمار الاستيطانيّ في فلسطين، وتقاومه في مناحٍ أخرى.

المقال الرابع تقدّمه حليلة أبو هنية التي تنظر في مقترحها البحثي في واقع مدينة القدس، وتدعو إلى التعمّق في عملية برّجة هذه المدينة. بالنسبة لحليمة، تتضافر في هذه العملية سياسات ترمي إلى تكثيف نزوح الطبقات المهمّشة، زيادة الاستثمار الرأسماليّ غير المتوازن، وإحداث تغييرات على المشهد المكانيّ والسكانيّ للمدينة ابتغاء المحو من أجل الإحلال؛ محو سگان أصليين من أجل إحلال مجموعات أخرى مكانهم.

المقال الخامس يعرض المقترح البحثي لياسمين بلعوم، الذي يتمحور حول ما لورشات التعلّم المبني على المحاكاة من تأثير على القدرات الذاتية لدى المعلّمين العرب. على وجه التحديد، تسعى ياسمين لفحص فاعلية برنامج تدريبيّ خاصّ للمعلّمين يعتمد على لقاءات مشتركة لمعلّمين وممثّلين مهنيين، يقوم فيها المعلّمون بعرض تجاربهم المهنية والممثّلون بإعادة تقديم هذه التجارب تمثلياً كمادّة للدراسة والحوار المهنيّ بشأنها. في هذا، تقترح ياسمين قضية مهنية محدّدة وجديدة تستحقّ التوقّف والتأمّل، وبخاصّة في ما يتعلّق بواقع المعلّمين الفلسطينيين المركّب في إسرائيل وسبل تطوير أدائهم المهنيّ والطرق التي بها يكشفون التحدّيات والابتكارات التربوية الجديدة.

في المقال السادس، تناقش نيفين علي صالح ظاهرة تعرّض البالغين والشبيبة الفلسطينيين في إسرائيل للعنف المجتمعيّ المباشر وغير المباشر وانعكاسات هذا التعرّض على رفاهيتهم النفسيّة ومشاكلهم السلوكيّة. وتشاركنا نيفين بعض نتائجها، مشيرةً إلى أنّ غالبيّة الأهالي وأبناءهم المراهقين المشاركين في البحث قد تعرّضوا للعنف المجتمعيّ، وأنّ نسب التعرّض للعنف غير المباشر كانت أكثر من تعرّضهم للعنف المباشر. وتؤكد نيفين على ما ذهبت إليه الدراسات السابقة في أنّ التعرّض للعنف المجتمعيّ له علاقة إيجابيّة مع أعراض نفسيّة سلبية وازدياد المشاكل السلوكيّة والعاطفيّة والنفسيّة لدى الشبيبة.

وفي المقال السابع تتناول يمامه عبد القادر أهميّة الهويّة مبركباتها القومية والوطنية والدينية وكذلك علاقتها بالتنشئة، وانعكاساتها على الحصانة النفسيّة لدى الناشئين الفلسطينيين مقارنةً بالناشئين اليهود. مدعية بأنّ التنشئة والهويّة الدينيّة لدى الناشئين الفلسطينيين أقوى من التنشئة والهويّة الدينيّة لدى الناشئين اليهود. ومقابل ذلك ادعت بانّ التنشئة الوطنيّة لدى الناشئين اليهود أقوى من التنشئة الوطنيّة لدى الناشئين الفلسطينيين.

الملخصات بطبيعتها تعكس أحياناً قدرًا من التبسيط والتعميم، وهذه المقالات هي غيضٌ من فيض، وصورةٌ مقطعيّة من مقترحات ومنتوج بحثيٍّ أوسع وأغنى. والأهمّ أنّها محاولات لمشاركة القارئ العربيّ بملخصات قد يشوبها أحياناً بعض الاضطراب في اتّساقها ودقتها، تصرخ بهدوء: “من المهمّ أن ننتج معرفة باللغة العربيّة، ونحن قادرون على ذلك. من المهمّ أن تحضر أسئلة الهويّة والنباهة والمسؤوليّة في العمل البحثي، حتّى عندما لا ننجح في التعبير عن كوننا فلسطينيّين وفلسطينيّات. نحن نحاول”.

- د. أيمن اغباريّة هو محاضر في كليّة التربية، جامعة حيفا، ومدير سمنار طلبة الدكتوراة في مدى الكرمل (2016-2017).



# إستراتيجيات طلبة يهود في إعادة إبراز تفوقهم القومي داخل جدران الأكاديمية

إبراهيم فريد محاجنة\*

حقل الدراسة: محاضرون عرب وطلبة يهود في حرم أكاديمي جري تأميمه

ليس بمعزل عن مكانة أبناء الأقلية العربية، يسود "المُنَاخ البارد" بل القارس تجاه العرب أيضًا داخل المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل، كما بينت الدراسات، وبخاصة إثر تاريخ إقصائيّ طويل للعرب وتوجُّه معلن في الإغداق على اليهود بالامتيازات الحصريّة: التقويم الأكاديمي؛ المناهج الدراسيّة؛ اللغة؛ الثقافة؛ التفوق العدديّ في كلّ من أعضاء هيئة التدريس والطاقت الإداريّي.

يجري في "المُنَاخ البارد" مؤسسات التعليم العالي، غالبًا، أوّل لقاء مكثّف بين شبّان يهود وعرب. فالمؤسسات الأكاديمية هي من الأماكن النادرة في المجتمع الإسرائيليّ التي يجتمع فيها اليهود والعرب كمتساوين، رسميًا، كونهم طلبةً. في معظم الحالات الأخرى، يكون اجتماعهم غير متماثل وغير متكافئ، لوجود العربيّ أصلًا في وضعيّة دونيّة. المثير للاهتمام هو كون مؤسسات التعليم العالي من الأماكن القليلة في المجتمع الإسرائيليّ التي يكون فيها للعربيّ (المحاضر) القوّة والسلطة على "اليهودي السيّد" (الطالب). وعليه يُطرح السؤال: ماذا يحدث في هذا اللقاء الفريد؟

## سؤال البحث

تسعى هذه الدراسة الرائدة إلى وصف وتحديد خصائص وتحليل محاولات طلبة يهود لإعادة إنتاج تفوقهم القومي أمام المُحاضر العربيّ داخل جدران الأكاديمية الإسرائيليّة. إجرائيًا، تجيب الدراسة عن سؤال مركزيّ واحد: كيف يصف المحاضر العربيّ سلوكيات الطلبة اليهود تجاهه مقارنة بزملائه المحاضرين اليهود أو بخلاف تعامل الطلبة العرب معه خلال المحاضرات، والساعات المكتبيّة، ولقاءات عابرة، وفترة الاختبارات/تقديم الوظائف، والعطل والأعياد، والمناسبات أو الاحتفالات بمختلف أنواعها؟

## طريقة البحث واختيار العينة

جرى الاعتماد على المنهجية الكيفية التي تلائم "تحليل السياسات" من حيث الأخلاقيات والحقل والأدوات. اخترنا "دراسة حالة" المحاضرين العرب الذين يعملون في أربع كليات: كلية العلوم الإنسانية؛ كلية المجتمع؛ كلية الخدمة الاجتماعيّة؛ كلية الحقوق - وذلك في ثلاث قنوات من المؤسسات الأكاديمية: الجامعات؛ الكليات الأكاديمية الجماهيرية المموّلة؛ الكليات الأكاديمية الربحيّة بإشراف لجنة الموازنة والتخطيط في مجلس التعليم العالي.

## أداة البحث ومصادر المعلومات

استخدمنا "المقابلات نصف المبنية"، حيث توجهنا إلى 74 محاضرًا عربيًا (نحو 92.5% من جمهور البحث)، وقابلنا عمليًا 56 محاضرًا (76%) يحملون ألقاب الدكتوراة والأستاذية، ومنهم محاضرون مؤقَّتون (من الخارج)، ومنهم من يعملون في وظيفة من غير تثبيت وآخرون مثبتون، ومنهم محاضرون حديثو العهد وقدامى. هؤلاء المحاضرون مسلمون ومسيحيون ودروز، رجال ونساء، وأعمارهم تتراوح بين الثامنة والثلاثين والثامنة والسِّتين يعملون في جميع التخصصات داخل الكليات الأربع المذكورة أعلاه.

وُجِّهت أسئلة مفتوحة إلى المشاركين في البحث أتاحت لهم إجابات شاملة وعميقة حول سلوك الطالب اليهودي تجاههم وتفسيرهم لهذا السلوك. الأسئلة كانت موحَّدة لكل المشاركين. وقد جرت جميع المقابلات باللغة العربية، لغتهم الأم.

## النتائج

عمومًا، لقد عبَّرَ المحاضرون العرب في إسرائيل عن ثلاث وجهات نظر حول كيفية تعامل الطلبة اليهود تجاههم: عدد قليل (11%) يرون أنَّ الطالب اليهودي يتعامل معهم تعاملًا مشابهًا للطلبة الآخرين. ثمة قسم آخر (13%) أشار إلى أنه يُعامل معاملة مختلفة نوعًا ما، لكنها لا ترقى إلى أن تكون بيّنة على أنها مرتبطة بقوميته العربية. أما غالبية المحاضرين العرب (76%)، فإنَّهم يتذمرون من معاملة غير لائقة أكاديميًا لمجرد كونهم "عربيًا".

مجموعة من الطلبة اليهود، اشتدَّ عودها في الأعوام الأخيرة، تصارع المحاضر العربي طمعًا في استعادة "الملكيَّة" الحصريَّة للحيز الأكاديمي بتجلياته. استغلَّ هؤلاء الطلبة اليهود مكانة المحاضر العربي كأحد أبناء أقلية داخل حرم أكاديمي صهيوني جرى تأميمه لإعادة إنتاج تفوقهم القومي. وعليه، فإنَّهم ركنوا إلى استخدام إستراتيجيات متعدِّدة بغية تجريد الأكاديمي العربي من قوته المتمثلة في سلطته الأكاديمية الشرعية، سعيًا إلى دحره في مكانته الهشَّة كمواطن من الدرجة الثانية.

لعلَّ أهمُّ ثلاث إستراتيجيات يستخدمها الطلبة اليهود في عملهم كأفراد لتحقيق ذلك هي:

أولًا- تهميش المحاضر العربي من خلال الاستئناف على سلطته؛ وهو ما يمكن رصده في عدَّة سلوكيات، أهمُّها: الدخول متأخرًا إلى المحاضرات غير الصباحية كنوع من التحدي؛ الدخول والخروج أثناء الحصَّة كنوع من الاستخفاف؛ عدم الانتباه إلى المحاضر خاصَّة في المساقات التي حضورها إلزامي؛ استنفاد حقِّ الغياب ضمن المقبول أكاديميًا كنوع من التهرب من الالتقاء بالمحاضر العربي؛ تناول مقرمشات التسالي بنية الاستفزاز، إثارة الإزعاج في غرفة التدريس كمؤشِّر على عدم السيطرة؛ عدم الالتزام بالواجبات الأكاديمية لاعتبارات كيديَّة؛ توجيه انتقادات علنية بالذات على استخدام المحاضر للغة العربية؛ الاعتراض على إدارة المحاضر للمساق.

ثانيًا- الشرطيَّة (ومنها المعرفيَّة) للتشكيك في مهنية المحاضر العربي، نحو: الإيماء إليه بالتمييز العنصري الخفي؛ الانتقاد العلني المشحون بالتمييز؛ تسييس مقولة أكاديمية؛ استئناف على معطيات علمية وكأنَّها غير دقيقة؛ انتقاد أطروحات أكاديمية وكأنَّها غير موضوعية؛ التساؤل بشأن جدوى المادة التي تُدرَّس؛ اختبار مدى التحكُّم بالمادة العلمي؛ الاستهزاء

بكل ما يخص إتقان المحاضر للغات أجنبية؛ عدم تقديم الشكر أو المديح والتهجُم بواسطة الملاحظات الكلامية في استطلاع تقييم المحاضرين؛ ادعاءات التقصير بأداء الواجب؛ إذاعة الشائعات ذات العلاقة بعروبتة؛ الاستئناف على العلامات كنوع من التشكيك بالنزاهة.

ثالثاً- وصمه بالغريب والآخر من خلال: وضع هالة من التقدير على أن المحاضر العربي مختلف عن أبناء جلدته؛ الترويج لمقولات توحى بأنه آخر من ناحية قومية / طبقية / إنسانية؛ التقصي بشأن آراء المحاضر العربي في قضايا خلافية؛ ضم مساقاته الاختيارية إلى قوائم سوداء؛ التفوه بتصريحات تهجُمية حول الوطنية (فلسطيني) والقومية (عربي) والطائفية (مسلم - مسيحي - درزي)؛ الاستخفاف به -مثلاً- خلال ساعات الاستقبال (إعلان نية الحضور في غضون وقت قصير أو دون تحديد موعد؛ استغلال المحاضر لصالح مساقات أخرى؛ طلب الاستشارة المهنية المجانية)؛ التنكر له في لقاءات عابرة غير رسمية؛ التحم بحماية مفرطة له "وكأنه لا حول له ولا قوة"؛ مراقبة سلوكه في مناسبات ذات طابع قومي كمناسبة الكارثة؛ تجاهله في حفلات التخريج؛ عدم تقديم المعايدة له؛ التفوه بمقولات أو انتهاج سلوكيات موجّهة ضدّ طلبة عرب كنوع من تذكير المحاضر العربي بأنه ينتسب إلى مجموعة متخلفة أو تابعة.

**كجموعة،** ثمة طلبة يهود يمارسون ثلاث إستراتيجيات، وهي: التكتُّل والتنسيق المسبق؛ محاولة الاستحواذ على الحيّز العام؛ الاستعانة بالهيئات الطلابية ضدّ المحاضر العربي.

وقد يستنجد طلبة يهود بالإدارة بمختلف مركباتها ضدّ المحاضر العربي مستغلين إشكاليات تتعلّق بهويته العربية، على نحو ما يلي: التقدّم بطلبات قد تخالف نُظُم المؤسسة الأكاديمية (نحو: رفض التعلّم لدى المحاضر العربي)؛ التعبير عن توقّعات قد تخالف روح المؤسسة الأكاديمية (نحو: الامتناع عن إنجاز مهامّ سوية مع طلبة عرب)؛ التقدّم بشكاوى تخصّ هوية المحاضر العربية (نحو: تحريضه على رموز الدولة؛ تمييزه ضدّ طلبة يهود؛ انتقاده للمجتمع الاسرائيلي)؛ عدم موضوعيته في طرح الموادّ) عدم دقة المعلومات والاشمئزاز من استخدام مصادر عربية؛ المطالبة بامتيازات تخالف اتّفاقية العمل المكتوبة في خطة المساق.

## النقاش

يتعرّع الطالب اليهودي في ظلّ ديمقراطية "جمهورية" تميّز بين نوعين من المواطنة: المواطنة الليبرالية للعرب والجمهورية لليهود. وفي حين يتمتّع اليهود والعرب رسمياً بحقوق مدنية متساوية، اليهود فقط يستطيعون ممارسة مواظنتهم من خلال المشاركة في "الصالح العام". وعليه، فقد ذوّت الطالب اليهودي رغماً عنه السياسة الثنائية للمؤسّسات الحاكمة داخل إسرائيل التي تمنح الامتيازات للمجتمع اليهودي وتخلق فصلاً عنصرياً متغلغلاً بين مجموعات سكانية تتلقّى كلّ منها حزمًا مختلفة من الحقوق على أساس قوميّ - ديني. معنى هذا أنّ الطالب اليهودي يدخل الحرم الأكاديمي مع فئات راسخة أنّ القومية لها وزن كبير في جميع مجالات الحياة - بما فيها التعليم العالي.

البنية التحتية للواقع غير المتكافئ في إسرائيل، بما في ذلك التعصّب العرقي اليهودي والعزل والتفرقة والتمييز، قد تغلغت أيضاً في مؤسّسات التعليم العالي، لكونها غير منقطعة عن السياق الاجتماعيّ الأوسع، بل هي مغروسة فيه.

لذا، يجري نسخ الصراعات والتوترات بين اليهود والعرب من خارج مؤسسات التعليم العالي التي تؤثر على العلاقة بين الطلبة أنفسهم وأعضاء هيئة التدريس.

يتربى الطلبة اليهود داخل مناخ تعليمي أكاديمي صهيوني. وبذلك فإنهم يتمتعون بقوة مضاعفة بسبب قوميّتهم وبسبب عمليّة "التحرير" المتسارعة للتعليم العالي التي نشهدها في الأعوام الأخيرة. وبناء عليه، قد يكون الاستمرار في عمليّة تأميم المناخ الأكاديمي في مجالات جديدة ليست واعية، كون الامتيازات التي يعملون من أجل الحصول عليها تبدو لهم طبيعيّة ومفهومة ضمناً. معنى هذا أنّ العنصريّة التي تتجلى في إعادة إنتاج (استنساخ) الطلبة اليهود لتفوّقهم القوميّ داخل الأكاديميّة تُعتبر اعتياديّة ومن الأمور المسلّم بها، وذلك باعتبارها متجذّرة في عمق تاريخ المؤسسات الأكاديميّة الإسرائيليّة، التي نمت وتطوّرت على مبدأ تفضيل اليهود كطلبة ومحاضرين وإداريين.

الطالب اليهودي متأثر من كون مؤسسات التعليم العالي "معجونة ومخبوزة" بتفضيل اليهود ضمن عدّة مستويات: قواعدهم ومعاييرهم وقوانينهم ونظمهم -وكلّ ذلك راجع إلى الإنشاء تاريخياً الحاصل من قبل مجموعة اليهود ولخدمة اليهود. حتّى لو كانت المؤسسة غير عنصريّة صراحة، فإنّها حتماً تحمل في داخلها تاريخ الإقصاء القوميّ الذي لا ينتهي تلقائياً.

من المهمّ إسماع الصوت الداخليّ للطلبة اليهود داخل قاعة المحاضرات وأمام محاضر عربيّ يجرؤ على تقديم بيانات دراسيّة ميدانيّة تتعارض مع سرد الصهيونيين. كما هو موضح في هذا المقال، سلوكهم يعكس نضالهم لحماية إنسانيّتهم المرهفة المزعومة وكذلك لشعورهم بالتهديد. في إطار قضية النضال حول ادعاء الإنسانيّة، لدى الطلبة اليهود خبرة واسعة في نزع الشرعيّة ونزع الإنسانيّة من الآخر، أي المحاضر العربيّ في هذا السياق. كذلك، يتشبّث الطلبة اليهود بأبيّ احتمال من الخطر، حتّى المتخيّل، كما لو كان تهديداً وجودياً. التشبّث بالتهديد الوجوديّ هو في كثير من الأحيان أداة يستخدمها اليهوديّ المهيمن للحفاظ على قوّته وتبرير سيطرته. ولعلّ التهديد المركزيّ، في سياقنا، هو على الهيمنة بالرغم من أنّ احتمال تغييره صعب المنال. سلطة الأساندة العرب في الأكاديميّة الإسرائيليّة تخلق شعوراً بتهديد وجوديّ (الهيمنة) لدى طلبة يهود -وبخاصّة في المرحلة الأولى من اللقاء المشترك.

في المعتاد، يوافق الطلبة اليهود على الحاجة إلى المساواة، ولكن تبين أنّه من الصعب التخلّي عن السلطة الفعلية مقارنة بسهولة التنازل عنها على الصعيد النظريّ والخطابيّ. فالمساواة الفعلية مستوعبة كتهديد لكونها تجرح المنظومة القيمية الأخلاقية للهوية الوطنية بحسب "الرواية الصهيونية" حول العرب. التغيير يحدث تدريجياً والمرحلة الأكثر حسماً هي التي تكون في الانتقال من مستوى الإنكار إلى الاعتراف بوجود مشكلة حقيقية بين اليهود والعرب كمواطنين متساوين في إسرائيل ممّا يتناقض مع الرواية الصهيونية.

الطلبة اليهود هم ضحية ثقافة الهيمنة الدارجة في إسرائيل. وسلوكياتهم هي نتاج للتربية التي تلقوها من مختلف وكلاء التنشئة الاجتماعية ونتاج الشرعيّة التي أُعطيت لهذه السلوكيات، علناً أو بالخفية داخل مؤسسات التعليم العالي. لذا، السؤال هو: ما الذي يجب فعله لتغيير هذا الوضع غير المرغوب فيه، ومن سيقوم بذلك؟

## ماذا بعد؟

تبيّن التجربة أنّ مؤسسة التربية والتعليم استجابت لشكاوى مماثلة من قبل مهنيين عرب في مجال التدريس بثلاث آليات: الأولى "عدم الاعتراف" الذي يرمي إلى تجاهل أو تأجيل أو تأخير أو الاستخفاف بدعاوى المهنيين العرب؛ الثانية "الاعتراف الرخيص" الذي ينزع الشرعيّة من مطالبات الأقلية العربيّة بواسطة تحويلها إلى إلحاح أو مصدر إزعاج، تمكّن

معايشته والتكيف معه. الثالثة "سياسة الاستخفاف" التي تقرّ بوجود المشاكل ولكنها لا تعترف بالحلول اللازمة أو أنها تجعل من تحويل الموارد المطلوبة إلى إضافات بطيئة وتدرجية (Incremental) من خلال تدابير جزئية ومتفرقة تبقي الوضع غير المرغوب فيه على ما هو عليه. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي الإستراتيجية التي ستبناها المؤسسة الأكاديمية مع واقع المحاضرين العرب الموصوف أعلاه الذي لا يتماشى بتاتا مع أهمّ مبدئين يحركان الأكاديمية وهما: التحصيل / الإنجاز والحرية الأكاديمية؟

وإذا كانت ردّة فعل المؤسسة هي من ضمن الخيارات الثلاث المذكورة أعلاه (التجاهل؛ التكيف مع وضعية الإزعاج؛ التعاطي التدريجي)، فهذا يقود إلى طرح سؤالين آخرين؛ أولهما: هل هناك حاجة إلى منظومة حكمية جديدة (Governance) داخل مؤسسات التعليم العالي؟ الإجابة تتمثل في استمرارية النظام الحاليّ حتّى الطرف الآخر المتمثّل في الحكم الذاتيّ المؤسسيّ المستقلّ للعرب في إسرائيل في المجال الأكاديمي. وعندئذ يُطرح السؤال الثاني: هل المؤسسات التمثيلية للمجتمع العربيّ -كلجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، على سبيل المثال- تسعى إلى إعادة المطالبة (Reclaiming) باستعادة نصيبها من المسؤولية (الحاكمية) للتعليم العالي؟

- د. إبراهيم فريد محاجنة مُحاضر في قسم الخدمة الاجتماعية في الكلية الأكاديمية في صفد.

# التحديات التي يواجهها النظام الصحي والتي تؤثر على نوعية وجودة الرعاية الصحية لمرضى السكري في فلسطين

أحمد ابو الحلاوة\*

السكري من الأمراض المزمنة وغير المعدية المنتشرة عالمياً على نحوٍ بالغ، حتى إنه يشكل تحدياً كبيراً للأفراد والمجتمعات والدول، وللصحة العامة، على جميع الصُّعد. يعرف مرض السكري بأنه ارتفاع نسبة الجلوكوز (السكر) في الدم لأن خلايا البنكرياس لا تنتج ما يكفي من هرمون الأنسولين، أو لأن الجسم لا يستجيب لعمل هرمون الأنسولين على نحو سليم، وبالتالي يتعذر دخول السكر من الدم إلى خلايا الجسم للقيام بالعمليات الحيوية الضرورية.

السكري ثلاثة أنواع: (1) السكري الأكثر انتشاراً في المجتمع الفلسطيني، ويُعرف بسكري الكبار، أو السكري الناتج عن أوضاع حياتية غير صحية (السمنة؛ قلة حركة الجسم؛ النمط غير الصحي في التغذية...). (2): السكري الذي يُعرف بسكري الأطفال أو السكري المعتمد على الأنسولين، ويشكل ما نسبته 5% من حالات السكري في فلسطين. (3) سكري الحمل، الذي لا يظهر إلا أثناء فترة الحمل، وقد يختفي بعد ذلك ويتطور إلى السكري من النوع الثاني في مرحلة لاحقة.

عالمياً، تشير إحصائيات الاتحاد الدولي للسكري لعام 2015 إلى أن هنالك ما معدله 415 مليون مريض في العالم تتراوح أعمارهم بين 20 و 79 سنة، بالإضافة إلى نحو 192 مليون إنسان غير مشخصين بالمرض ولا يعلمون بإصابتهم، ويموت نحو 5 ملايين مريض سنوياً كنتيجة مباشرة للإصابة بالسكري ومضاعفاته، وأن معدل الإنفاق على السكري يبلغ 673 مليار دولار[1]. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تُعتبر فلسطين تابعة جغرافياً لهذه المنطقة (وغالبية الدول في هذه المنطقة تُعتبر من الدول النامية وذات الدخل المتدني أو المتوسط)، فإنها تُعتبر من أكثر المناطق التي ينتشر فيها السكري؛ وذلك بسبب قلة الموارد المالية والبشرية، والاضطرابات السياسية، وغياب الديمقراطية وتداول السلطة، وغياب الخطط الإستراتيجية التي تشكل نواة لبرامج الوقاية وعلاج السكري ومضاعفاته.

فلسطينياً، السكري من الأمراض المنتشرة انتشاراً واسعاً في المجتمع الفلسطيني. في حين كان معدل انتشار السكري في فلسطين 9.7% عام 2000، بلغ معدل انتشاره 15.3% عام 2010، ويُتوقع أن يصل إلى 20.8% في العام 2020 وإلى 23.4% في العام 2030 [2]. وإذا أضفنا إلى ذلك ما هو متوقع على صعيد العالم، أن أكثر من ثلث الحالات غير مشخصة ولا يعرف أصحابها أنهم مصابون بالسكري، تبين لنا مدى حجم المشكلة التي نعاني منها نحن في المجتمع الفلسطيني، كما هو الحال في المجتمعات الأخرى، وبخاصة في الدول الفقيرة وذات الدخل المحدود. يعزى الانتشار المطرد للسكري في المجتمع الفلسطيني مؤخراً إلى التغيرات الكبيرة في أنماط الحياة، والتي تتمثل في نظام التغذية و "حياة التمدين"، إذ لم يعد هنالك حدود بين نمط حياة المدينة والقرية والمخيم، وإلى التقدم في التكنولوجيا الذي أدى إلى ازدياد نسبة السمنة وقلة الحركة، ولا سيما لدى النساء، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات الفقر، وهو ما يؤثر في جودة ونوعية

الطعام ومحدودية توافر المرافق الصحيّة والرياضيّة التي تعزّز مبادئ الوقاية والعلاج، فضلاً عمّا يعانيه الفلسطينيون من جزاء سياسات الاحتلال ومن الضغوط النفسيّة والحصار بجميع أشكاله وإغلاق قطاع غزة.

## دور النظام الصحيّ في رعاية السكّريّ:

عام 2011، عقدت الأمم المتّحدة قمةً عالميّة حول انتشار الأمراض المزمنة، وكي تدعو الحكومات والمجتمعات للقيام بدور متكامل وفعال في سبيل تفعيل مبادئ الوقاية من عوامل الخطورة في هذه الأمراض، وفي سبيل تقوية السياسات الصحيّة الداعمة للنظام الصحيّ، بالإضافة إلى الدعوة لتعاون دوليٍّ وشراكة عالميّة لتعزيز أسس البحث العلميّ حول هذه الأمراض. كما وضعت منظمة الصحة العالميّة الإطار العامّ لوصف وظائف الأنظمة الصحيّة وتحدياتها حسب النقاط التالية [3]:

1. **الخدمة الصحيّة:** وتركّز على ماهيّة الخدمة وكيفيّة تقديمها في سياق معيّن، بالنسبة للسكّريّ، بحيث يجب أن تكون الخدمة متكاملة وتحتوي على عناصر متعدّدة للتعاطي مع المرض، نحو: استشارة المختصّين من أطباء وممرّضين واختصاصيي تغذية واختصاصيين اجتماعيين ونفسيين؛ العناية بشبكيّة العين، والقدمين، والقلب والأوعية الدمويّة، والأعصاب الطرفيّة؛ الأخذ بعين الاعتبار وضع المرضى الصحيّ العامّ ووجود أمراض أخرى كارتفاع ضغط الدم مثلاً.

الخدمة الصحيّة لمرضى السكّريّ يجب أن تكون متوافرة وقريبة من مكان وجود المريض، ومن السهل الوصول إليها دون وضع إعاقات مادّيّة، اجتماعيّة، نفسيّة، ثقافيّة، سياسيّة وغيرها. كذلك يُشترط في الخدمة الصحيّة مشاركة المريض وعائلته على نحوٍ إيجابيٍّ في وضع خطة الرعاية الصحيّة، وذلك بشراكة حقيقيّة مع الطاقم مقدّم الخدمة، ووضع أهداف مرحليّة وطويلة الأمد للخطة العلاجيّة بالتوافق بين المريض والطاقم المعالج.

في فلسطين، تُقدّم الخدمة الصحيّة لمرضى السكّريّ في نطاق الرعاية الصحيّة الأوليّة، ويجري التركيز على الأدوية والعلاجات تركيزاً كبيراً (النموذج الطبّي)، في حين يغيب عمل الفريق المتكامل ولا يجري التركيز على النواحي الهامّة الأخرى (كالتغذية، والنشاط البدنيّ والرياضة، وتجنّب المضاعفات). ثمة مستويات لعيادات الرعاية الصحيّة الأوليّة، وفي الغالب تكون العيادات المركزيّة في المدن هي التي تقدّم خدمات السكّريّ، أمّا في العيادات النائية وفي القرى فيجري تحويل المرضى إلى العيادات المركزيّة. تُقدّم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) خدمات السكّريّ للاجئين الفلسطينيين في عياداتها المختلفة المُقامة على نحوٍ أساسيٍّ في المخيمات الفلسطينيّة. أمّا بالنسبة للأطفال المصابين بالسكّريّ، ففي الغالب تُقدّم الخدمة الصحيّة لهم في العيادات المركزيّة أو في العيادات الخارجيّة التابعة للمستشفيات.

قلّة الموارد المستثمّرة في برامج الرعاية الصحيّة الأوليّة والبرامج المجتمعيّة والتي تشكّل خطّ الدفاع الأول للكشف المبكر عن السكّريّ وتقديم الرعاية الصحيّة والوقائيّة للمرضى، وافتقار بعض المجتمعات الفلسطينيّة النائية إلى خدمات صحيّة ومخبريّة، كلّ هذا يؤدّي إلى تحويل المرضى إلى المراكز والعيادات المركزيّة أو إلى المستشفيات، وتلك كلّها تعاني من كثرة المراجعين وقلّة الموارد، ممّا يزيد وضع المريض سوءاً ويقلّل من مستويات الرضى عن الخدمات الصحيّة المقدّمة. بالإضافة إلى ذلك، لقلّة التنسيق بين مقدّمي الخدمة الصحيّة، ولغياب التوثيق العلميّ السليم للإجراءات الطبيّة والعلاجيّة، ولعدم وجود ملفّ طبّي للمريض موحد، ولعدم وجود بروتوكولات موحّدة للعلاج بين مقدّمي الخدمات الصحيّة لمرضى السكّريّ في الوطن،

ولارتفاع نسبة الفقر والبطالة، ولوجود الانقسامات السياسية، فضلاً عن عدم قدرة النظام الصحي على التأثير إيجابياً على سلوكيات المرضى وحثهم على تبني سلوك صحي سليم، لهذا كله نرى الارتفاع المطرد في نسبة انتشار السكري ومضاعفاته وعدم رضى المرضى عن الخدمات الصحية المقدمة؛ إذ يقوم المرضى بإجراء زيارات متعددة (أشبه بالتسوق) لمقدمي الخدمات الصحية أو للقطاع الخاص، وذلك ما يؤدي إلى ضياع العديد من الموارد واختلاف البروتوكولات والبرامج العلاجية بحيث يصبح المريض في حيرة من أمره، وقد يلجأ بعضهم إلى الطب البديل أو الطب العربي، أو يقرر المريض بنفسه بشأن العلاج، وقد يلجأ إلى الإنترنت أو أية وسيلة أخرى، وذلك لفقدانه الثقة بالنظام الصحي والخدمات الصحية.

2. **الموارد البشرية:** يتعدى مفهوم توافر الموارد البشرية أو القوى العاملة مجرد توافر هذا المختص أو ذاك، ليشمل المعرفة والخبرة والمهارة في تقديم الخدمة الصحية المطلوبة بروح من المحبة والإيجابية وحب العمل. في فلسطين، كما في الدول ذات الدخل المتدني أو المتوسط، ثمة نقص حاد في الكوادر العاملة في برامج الرعاية الصحية الأولية وفي تدريبها. ففي غالبية العيادات، ليس هنالك -على سبيل المثال- مختصون في التغذية، ولا اختصاصيون اجتماعيون ونفسيون، ولا اختصاصيون في علاج القدم السكري، فضلاً عن النقص في التمريض والعاملين في صحة المجتمع. النظام الصحي الفلسطيني يعتمد على الأطباء كثير اعتماداً؛ فالطبيب ملزم بمعاينة المراجعين كافة وكتابة الوصفة الطبية وتقديم النصائح الطبية لهم، بالرغم من النقص في عدد الأطباء وقلة التخصص، والعدد الهائل من المراجعين يومياً والذي قد يتجاوز المئة مريض [4]، بحيث يكون تركيز الخدمة الصحية على الوصفة الطبية (الدواء). وهذا يؤدي إلى عدم الرضى من الخدمة الصحية المقدمة، وإلى وجود نسبة كبيرة من مضاعفات السكري.

وللتغلب على مثل هذه التحديات، يجب القيام ببرامج تدريبية على نحو منتظم للطواقم العاملة في الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز روح العمل كفريق، مع إعطاء صلاحيات أكبر في المتابعة ومراجعة الخطة العلاجية لأفراد كادر التمريض في العيادات وتدعيم دورهم، وتخصيص وقت أكثر لتعليم المرضى وتمكينهم من معرفة جميع الأمور الضرورية والتي تساعدهم في الوقاية والعلاج، واعتماد نظام مواعيد فعال للمراجعين.

3. **المعلومات الصحية:** نظام المعلومات الصحية هو أداة هامة وأساسية للنهوض بالنظام الصحي. فعملية توفير المعلومات وتجميعها وتحليلها وتجميع البيانات تساعد على اتخاذ القرارات الملائمة وتحديد السياسات والإجراءات اللازمة لتحسين الرعاية الصحية وتقديم الخدمات بطريقة تناسب الاحتياجات وتساعد في تطوير النظام الصحي.

وللأسف، تفتقر معظم عياداتنا ومراكزنا الصحية إلى وجود الملف الطبي الإلكتروني وربطه بشبكة معلومات صحية مركزية يشترك فيها جميع مزودي الخدمات الصحية والصيديات، وربطها بنظام التأمين الصحي والمستشفيات، مما يؤدي إلى ضياع العديد من الموارد، وإلى تنقل المرضى بين مقدمي الخدمات دون معرفة الخطة العلاجية الخاصة بالمرضى، وأحياناً تتولد عن ذلك تناقضات بين مقدمي الخدمات الصحية.

تؤكد منظمة الصحة العالمية على أهمية البحث العلمي من أجل المعرفة والتطوير وإعطاء الأدلة العلمية والمثبتة للتشريعات الصحية والسياسات التي تدعم تقديم خدمات صحية شاملة، بحيث تكون هذه الخدمات من السهل الوصول إليها، وعلى قدم المساواة للجميع، ومبنية على سلم الأولويات الصحية.



4. **توافر الأدوية واستخدام التكنولوجيا الحديثة:** أدوية علاج السكري متوافرة بعامّة من خلال النظام الصحيّ، وحسب قائمة الأدوية الأساسيّة المعتمّدة لدى وزارة الصحة والأونروا. يسهم المريض بمبلغ رمزيّ مقابل الأدوية المصروفة من خلال التأمين الصحيّ الفلسطينيّ. أمّا في نظام الأونروا، فيجري صرف العلاجات الأساسيّة للسكريّ دون أن يقوم المريض بأيّ إسهام مادّيّ مقابل ذلك. من أهمّ التحديات التي تواجه مرضى السكريّ في فلسطين عدمُ اشتغال التأمين الصحيّ على خدمات أساسيّة ومهمّة لمرضى السكريّ، نحو: توفير أجهزة فحص السكريّ الذاتيّ، وتوفير شرائح الفحص وبخاصّة للأطفال والذين يحتاجون إلى إجراء فحص ذاتيّ للسكريّ في البيت من 4 إلى 6 مرّات يوميّاً، وهو ما يشكّل عبئاً مادّيّاً عليهم. فضلاً عن هذا، النظام الصحيّ الفلسطينيّ كذلك لا يدعم تركيب مضخّات الأنسولين للأطفال وبعض أنواع الأنسولين الأخرى (أقلام الأنسولين) التي قد تكون ضروريّة لبعض فئات المرضى -ولا سيّما الأطفال- وتسهّل حياتهم اليوميّة في التعايش مع السكريّ.
5. **التمويل:** يسهم المرضى بنسبة كبيرة في تمويل الرعاية الصحيّة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسّط. في فلسطين، مجموع النفقات الصحيّة للفرد عام 2015 بلغ 282.2 دولار [5]. وللتغلّب على إشكاليّة التكلفة الصحيّة على الفرد، تدعم منظّمة الصحة العالميّة رؤية العمل بنظام التغطية الصحيّة الشاملة والذي يُعتبر مكلفاً للنظام الصحيّ. وللتقدّم صوب مثل هذا الطرح في فلسطين، نحن بحاجة إلى توحيد نظام تقديم الخدمات الصحيّة، وتقوية نظام الرعاية الصحيّة الأولى ليشكّل صمام الأمان أو الحارس باتجاه تحويل المرضى إلى الرعاية الصحيّة الثانويّة والمتقدّمة والتي تشكّل عبئاً مادّيّاً ثقيلاً على النظام الصحيّ. أضف إلى ذلك أنّ النظام الصحيّ والشامل يحتاج إلى نظام ماليّ قويّ، وإلى حاضنة اجتماعيّة وسياسيّة لاشتراك مؤسّسات الدولة الكاملة في إنجاح مثل هذا النظام.
6. **القيادة والحوكمة:** المسؤولية الأساسيّة عن النظام الصحيّ تقع على عاتق وزارة الصحة؛ إذ تقوم هذه الوزارة بدور مركزيّ وأساسيّ في تنظيم وتقديم الرعاية الصحيّة، بالإضافة إلى التنسيق والشراكة مع المؤسّسات والمنظّمات الصحيّة الوطنيّة. توضع الخطط الإستراتيجيّة من خلال وضع الخطة الوطنيّة التي يجب أن تشمل على مواضيع الوقاية، والتعزيز الصحيّ، والعلاج، والمسح الصحيّ، والرصد والتقييم للنظام الصحيّ. كلّ ذلك يجب أن تواكبه سلسلة من التشريعات والقوانين التي تعزّز مبادئ الوقاية وتسهم في أن توضع الصحة بصورة عامّة، والأمراض غير السارية مثل السكريّ، ضمن الأولويّات لتطوير النظام الصحيّ وتوفير الميزانيّات المناسبة لها.
- لوضع السياسيّ وتدخّل الدول المانحة دور مهمّ في تحديد الأولويّات وتجنيد الأموال اللازمة للنظام الصحيّ الفلسطينيّ؛ إذ يعتمد وصول أموال بعض الدول المانحة على الانصياع لطلب بعض هذه الدول المانحة اتّخاذ مواقف سياسيّة معيّنة، ويوقف التمويل إن لم ينفذ ما هو مطلوب سياسياً من الفلسطينيّين، وبالتالي يحدث خلل في ترتيب أولويّات النظام الصحيّ وتنفيذ الخطة الإستراتيجيّة، ليركّز النظام الصحيّ على الاستجابة لحالات الطوارئ والعلاجات الأساسيّة بدلاً من التطوير والتقدّم في بناء النظام الصحيّ.
- بقي أن نضيف أنّ رعاية السكريّ، كما الأمراض المزمنة الأخرى، ليست فقط من مهامّ النظام الصحيّ الرسميّ والمتمثّل في وزارة الصحة، ولذا فإنّ وزارة الصحة يجب أن تذهب بعيداً في خلق شراكة حقيقيّة مع مؤسّسات المجتمع المدنيّ والمنظّمات الأهليّة وغير الحكوميّة، إلى جانب العمل مع جميع الوزارات والقطاعات الأخرى

ابتغاء خلق حاضنة سياسية واجتماعية واقتصادية وصحية ملائمة للعمل المتكامل والشراكة الإيجابية في دعم ومساندة النظام الصحي الرسمي ووزارة الصحة في أداء واجباتها تجاه مكونات المجتمع الفلسطيني كافة. ومن النماذج التي شكّلت نجاحاً على الصعيد الوطني، وحققت إنجازات يُفتخر بها، نموذجُ الشراكة بين وزارة الصحة الفلسطينية والأونروا مع مركز السكري في مستشفى المطلع في القدس. فقد أنشئ مركز وطني للسكري في القدس عام 2003 بدعم من الإغاثة الدماركية (DanChurchAid) ومؤسسة السكري العالمية (World Diabetes Foundation)، بغية تقديم نموذج شمولي و متميز في تقديم خدمات الوقاية وعلاج أمراض السكري ومضاعفاته، وتدريب الطواقم الوطنية على نموذج الرعاية الشاملة للسكري، من خلال العمل الموحد للطواقم الطبية والزيارات المبرمجة للعيادة المتنقلة للسكري بطواقمها المدربة والمحملة بجميع المعدات والأجهزة الضرورية لتقديم خدمات السكري في المجتمعات الفلسطينية والعيادات الطبية التابعة لوزارة الصحة والأونروا، والإسهام في تطبيق ونشر البروتوكولات العلاجية والوقائية للسكري، بالإضافة إلى وضع آليات لتحويل المرضى والذين يحتاجون إلى رعاية متقدمة إلى المراكز المتخصصة والمتابعة معهم لضمان وصولهم إلى تلك المراكز. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مركز السكري في "المطلع" قام بدعم وتحويل تطوير مراكز سكري متخصصة في وزارة الصحة ومديرية صحة جنوب الخليل، ومركز "شمس" التابع للأونروا في مخيم الدهيشة، ومركز "العودة" التابع لاتحاد لجان العمل الصحي في مدينة غزة، بحيث جرى تدريب الطواقم في هذه المراكز التخصصية وتوفير الأجهزة والمعدات الضرورية لتقديم خدمات مجتمعية متكاملة ومتخصصة في السكري وعلاج مضاعفاته. ولضمان استمرارية هذه المراكز، تنظم العيادة المتنقلة للسكري بطواقمها المتخصصة زيارات دورية لهذه العيادات وترتب زيارات لطواقم العيادات المحلية لمركز السكري في القدس.

بالنظر إلى حجم المعوقات والتحديات التي تواجه تقديم رعاية صحية متكاملة للسكري ومضاعفاته في المجتمع الفلسطيني، بالاستناد إلى مبادئ الحق في الصحة والمساواة بين أبناء الشعب الفلسطيني كافة في الوصول إلى خدمات رعاية مجتمعية وشاملة للسكري، وبناء على الخبرات التي اكتسبتها خلال الخمسة عشر عاماً في العمل الصحي المجتمعي مع مرضى السكري في فلسطين، قررت أن يتناول بحث الدكتوراه الذي أقوم به أهمّ التحديات التي تواجه النظام الصحي الفلسطيني في تطبيق نموذج الرعاية الشاملة للسكري في فلسطين. سوف يتناول هذا البحث جميع التحديات التي تتعلق بالتشريعات والسياسات الصحية الوطنية، وبروتوكولات العلاج، والاختلاف بين مقدمي الخدمات الصحية في فلسطين، والتحديات كما يراها مقدمو الخدمات الصحية، والتحديات من وجهة نظر مرضى السكري، بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها سياسات الاحتلال، من تعميق الفقر والبطالة، وإغلاق قطاع غزة، ومحدودية وصعوبة التنقل والحركة بين المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية والقدس.

سوف تعتمد منهجية البحث على مزيج من الطرائق الكمية والكيفية، بحيث سيكون هناك استكمال لدراسات سابقة قمت بها حول مدى السيطرة على السكري في فلسطين ومدى انتشار مضاعفاته [6]. كذلك ستشمل منهجية البحث إجراء مراجعات شاملة للسياسات والبروتوكولات الصحية، وإجراء مقابلات هادفة ومعقدة مع صانعي القرار في النظام الصحي الفلسطيني، ومقدمي الخدمات الصحية، ومع مرضى السكري

وذويهم. يضاف إلى هذا إبرازُ الخبرات العمليّة التي جرى اكتسابها من تطبيق النموذج الشموليّ للسكّريّ خلال السنوات السابقة. من خلال نتائج هذا البحث، سنقوم بوضع توصيات عمليّة أمام صانعي القرار الصحيّ الفلسطينيّ تعتمد على الأدلّة العلميّة (evidence-based) وقد تساعد في عمليّة إعادة هيكلة وإصلاح نظام تقديم خدمات السكّريّ في فلسطين.

**الخلاصة:** السكّريّ من الأمراض التي تنتشر انتشاراً واسعاً في مجتمعنا الفلسطينيّ وتشكّل تحدياً هائلاً للنظام الصحيّ وللمجتمع الفلسطينيّ. في سبيل مكافحة هذا المرض، وللتقليل من شدة ووطأة مضاعفاته على المجتمع وعلى النظام الصحيّ، نحتاج إلى تطبيق برنامجٍ وطنيٍّ موحدٍ يأخذ في الحسبان السياق الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ لدى المجتمع الفلسطينيّ، برنامجٍ يجمع كلّ مقدّمي الخدمات في أرجاء الوطن كافةً وتحت مظلة وزارة الصحة، بحيث يركّز على الإيمان العميق بأنّ الرعاية الصحيّة النوعيّة هي حقٌّ لكلّ إنسان، ومن الواجب الحصول عليها بكرامة وعدالة ومساواة، وبأنّ النظام الصحيّ القويّ يشكّل لبنة أساسيّة لبناء الدولة ومؤسساتها، ولبناء مجتمعٍ قويٍّ يكون حاضناً وداعماً للنظام الصحيّ الوطنيّ.

## المراجع:

- [1] International Diabetes Federation. IDF Diabetes Atlas. Seventh Ed. Brussels, Belgium: International Diabetes Federation; 2015.
- [2] Abu-Rmeileh NME, Hussein A, Capewell S, O'Flaherty M. Preventing type 2 diabetes among Palestinians: comparing five future policy scenarios. *BMJ Open* 2013;3:e003558. doi:10.1136/bmjopen-2013-003558.
- [3] Beran D. The Impact of Health Systems on Diabetes Care in Low and Lower Middle Income Countries. *Curr Diab Rep* 2015;15:20. doi:10.1007/s11892-015-0591-8.
- [4] UNRWA, World Diabetes Foundation. 2012 clinical audit of diabetes care among Palestine refugees 2012:1–32.
- [5] PCBS, MoH. Preliminary Results of Palestinian Health Accounts in Palestine for 2015. 2017.
- [6] Abu Al-Halaweh A, Davidovitch N, Almdal TP, Cowan A, Khatib S, Nasser-Eddin L, et al. Prevalence of type 2 diabetes mellitus complications among palestinians with T2DM. *Diabetes Metab Syndr Clin Res Rev* 2017. doi:10.1016/j.dsx.2017.05.017.

\*احمد ابو الحلاوة، مدير البرامج المجتمعية ومركز السكري في مستشفى المطلع-القدس، مؤسس ونائب رئيس جمعية السكري فلسطين. طالب دكتوراه في الادارة الصحية في جامعة بئر السبع .

## التطبيع ما بين ثنائِيّة الرّفص والقبول

مي البزور\*

### ملخّص

تتعلّق هذه الورقة بتقديم وصف لمجريات العمل البحثي ضمن متطلّبات نيّل درجة الدكتوراة في حقليّ علم النفس الاجتماعيّ وعلم النفس السياسيّ، المرتبط بالبحث في ظاهرة "التطبيع" بين المستعمر والمستعمر في سياق الأراضي الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينيّة، في ظلّ السياق الاستعماريّ الاستيطانيّ في فلسطين. ابتداءً من تقديم خلفيّة تاريخيّة مقتضبة حول الظاهرة المدروسة، وانتقالاً إلى مناقشة الأدوات الفكرية والبحثية في معالجة مفهوم "التطبيع"، وتناول إشكاليّات المفهوم المتمثّلة في التعريف، وفي توصيف مواقف الفلسطينيّين والعرب تجاه تطبيع العلاقات مع الإسرائيليّين، والتي حُصر معظمها في ثنائيّة الرّفص والقبول دون البحث في الحدود الفاصلة بين هذا الرّفص وذلك القبول، ومروراً كذلك بالدراسات الإمبريقية السابقة التي تناولت مفهوم "التطبيع" ضمن حالة الاستعمار الاستيطانيّ المباشر في مناطق ال-67.

كذلك ترمي هذه الورقة إلى التعريف بنظريّة الاتّصال "البين مجموعاتيّ"، والتطوّرات المعرفيّة والنقدية التي جرت عليها، ومن ثمّ التطرّق إلى إمكانيّة فحص الفرضيات المستنبطة من تلك النظريّة في ظلّ الواقع الاستعماريّ الاستيطانيّ في المناطق الفلسطينيّة، حيث تشكّل مُخرجات هذه النظريّة مدخلاً هاماً لفحص أثر العلاقات الإيجابية السابقة بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين على موقف "الذات" الفلسطينيّة من سياسات التطبيع ومن الاستعداد "للتطبيع" مع "الآخر" المستعمر. كذلك تستعرض الورقة طرق البحث المستخدمة في هذه الأطروحة، والتي سيجري الدمج فيها بين منهجيّ البحث الكميّ والكيفيّ، إلى جانب تحليل المضمون التاريخيّ.

الكلمات المفتاحيّة: التطبيع؛ الاتّصال البين مجموعاتيّ؛ التسوية السلمية؛ الاستعمار الاستيطانيّ.

## التطبيع ما بين ثنائية الرفض والقبول

### توطئة

مضت مئة عام على بدايات ممارسة التطبيع العالمي الرسمي مع فكرة "الصهيونية" منذ صدور وعد بلفور. خلال هذا القرن من الزمان، شهدت العلاقات العربية والفلسطينية والإسرائيلية تمثّلات وتأطيرات مفاهيمية مختلفة، تراوحت في وصفها ووصمها في ما بين علاقات الصراع والسلم، والرفض والقبول، والتطبيع والمقاطعة الخاضعة بمجملها لمنطق امتلاك القوة في ما بين المستعمر والمستعمر، من جهة، وفي ظلّ سياق عالمي يميل إلى التواطؤ مع المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين، من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أنّ "التطبيع" (بمعنى التطويع في ظلّ الواقع الاستعماري) هو ليس أداة سياسية افتعلتها أدوات السياسة الصهيونية الرامية إلى تطويع العالم والدول العربية والفلسطينيين للقبول بالكيان الصهيوني و"شرعية" وجوده، و"الاعتراف" بـ "حقوقه" التاريخية. بل هو، إن صحّ القول، إستراتيجية سياسية واجتماعية قديمة حديثة، لها جذورها التاريخية المرتبطة بأيدولوجيا النخب الحاكمة، والمسيطرة، والمرتبطة كذلك بصيانة علاقات القوة بين الأفراد، وبين الحكّام والمحكومين، والمستعمرين والمستعمرين عبر التاريخ، وغيرهم من المجموعات البشرية ذات الترتيب الهرمي الاجتماعي الاقتصادي (سمارة، 2011). أمّا "التطبيع" في العلوم السياسية المعاصرة، فقد استُخدم للتعبير عن عودة العلاقات الطبيعية بين بلدين بعد الانتهاء من حالة صراع، كما حدث بين ألمانيا والدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.

ضمن السياق العربي، يتفق معظم الباحثين على أنّ إدراج سؤال التطبيع يعود إلى مرحلة توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل في العام 1978م، التي نصّت على ممارسة "التطبيع" مع الكيان الإسرائيلي عبر الاعتراف بدولة إسرائيل، وإقامة علاقات طبيعية تبادلية بين كلا الطرفين، قبل تحقيق "السلام" الشامل الذي يتطلّب الاستجابة للمطالب العربية والفلسطينية (انظر: المسيري، 1999)، وهو ما أدّى بدوره إلى ردود فعل مناهضة لسياسات التطبيع ("السلام") على مستوى الشعوب والحكومات العربية الأخرى. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ الحدود الفاصلة بين ثنائية الرفض والقبول لسياسة التطبيع تتبدّى جليّة في علاقة حكومات الدول العربية ومواطنيها بإسرائيل، بحكم الواقع الجغرافي الذي يفرض وجود حدود سياسية مساندة لتلك الحدود التاريخية والنفسيّة الاجتماعية التي تفصل بين

المواطنين العرب والإسرائيليين؛ وهو ما انعكس بدوره على فهم معنى لفظ "التطبيع" بأنه ممارسة تستجدي القبول بتخطي تلك الحدود.

أما عند الانتقال إلى سياق الاستعمار الاستيطاني المباشر في الحالة الفلسطينية، فقد أظهر البحث الحالي، في الموضوع، عدم وجود تعريف شامل موحد محدد لمفهوم التطبيع فلسطينياً، بل إن معالجة مفهوم التطبيع تشكل تحدياً بحد ذاتها، وذلك لأسباب عدّة تاريخية سياسية اقتصادية نفسية اجتماعية ستتناول بإسهاب ضمن ثنايا هذه الأطروحة. تلك الأسباب، مجتمعةً، أسهمت في تكوّن الرؤيا الضبابية تجاه كلّ من تعريف دلالات المفهوم وفهمها ومواجهتها والتعامل معها. بكلمات أخرى، التطبيع فلسطينياً هو مفهوم جدليّ، وإشكاليّ، وملتبس بامتياز، نتيجة للإرباك المفاهيميّ تجاه وصف العلاقة مع المستعمر، الإرباك الذي تشكّل بسبب سياسات الفصل والتطهير العنصرية التي فرضتها الجغرافيا الكولونيالية بحق المجموعة الفلسطينية الجامعة، والتي أدت إلى شذمتها إلى خمس مجموعات فرعية هي: فلسطينيو 48؛ فلسطينيو القدس؛ فلسطينيو "الضفة الغربية"؛ فلسطينيو غزة؛ فلسطينيو الخارج - في كلّ من هذه المجموعات تختلف تطبيقات وأدوات سياسات "التطبيع" وطرق مناهضته عن الأخرى، وذلك وفقاً للمسافة الاجتماعية والجغرافية الفاصلة بين المستعمر والمستعمر من ناحية، ووفقاً للرؤية السياسية للمجموعة الفلسطينية للأحر الإسرائيليّ، ولنوع التواصل "المشروع" مع المستعمر - إن صحّ التعبير-، إذ تستوجب بعض تلك السياقات وجود علاقات إجبارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بغية تسيير أمور ومتطلبات العيش اليوميّ.

### حدود البحث والمنهجية المستخدمة

في هذه الأطروحة، سيجري التركيز على المعالجة الجزئية لمفهوم التطبيع ضمن سياق أراضي ال-67، وبالتحديد الأراضي التي تحكمها السلطة الفلسطينية حالياً، على أمل أن يمتدّ البحث، لاحقاً، ليتجاوز الحدود الكولونيالية، بأن يرتقي لمعالجة شاملة لموضوع التطبيع لدى المجموعة الفلسطينية الجامعة. يعتمد هذا البحث، إلى جانب تحليل المضمون التاريخي، على الجمع بين أسلوبيّ البحث الكميّ والكيفيّ عبر استخدام نتائج المقابلات (Life trajectory)، والمسوح البحثية في مناطق الضفة الغربية ضمن مرحلتين: الأولى تتضمن جمع البيانات من أفراد عينة تجريبية قوامها 159 فلسطينياً، والثانية تُجمع البيانات فيها من أفراد عينة عشوائية ممثلة لمناطق الضفة الغربية، قوامها 1,200 فلسطيني؛ وذلك ضمن مشروع الذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني، الذي يُعقد بالتعاون الأكاديمي بين جامعة لوزان في سويسرا وجامعة بير زيت في فلسطين.

## إضاءات أولية

تشير نتائج التتبُّع التاريخيِّ لاستخدام مفهوم "التطبيع"، ونتائج المقابلات الكيفية الأولية، ضمن هذه الأطروحة، إلى أن استخدام لفظ "التطبيع"، وانتقاله إلى حيِّز الممارسة والتداول على مستوى القاعدة الشعبية في أراضى الـ 67 - بعد أن كان حكراً على أدبيات التحليل السياسيِّ وجدالات النخب السياسيَّة الفلسطينيَّة والعربيَّة- قد ارتبطا بتوقيع اتِّفاقيَّة أوسلو، وعلى وجه التحديد بمرحلة ما بعد أوسلو المتمثِّلة في فشل عمليَّة التسوية السلميَّة (Pundak, R, 2012)، واندلاع الانتفاضة الثانية (عام 2000) التي أعادت السلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، جزئياً، إلى معسكر الرفض والمقاطعة، بعد أن ارتبط وجودها، في الأساس، بتسيير عمليَّة "التطبيع" بحدِّ ذاتها والترويج لها، للمُضيِّ قُدماً في مشروع حلِّ الدولتين ضمن مظلة القانون الدوليِّ.

رغم وجود جذور تاريخيَّة سابقة تفيد بزعزعة قاعدة الرفض الفلسطينيِّ الشامل للمشروع الاستعماريِّ الاستيطانيِّ برمته، وللتطبيع مع فكرة إسرائيل،<sup>3</sup> شكَّل اتِّفاق أوسلو قطيعة مع ماضي منظِّمة التحرير الفلسطينيَّة الثوريِّ، عبَّر التطبيع مع الفكرة الصهيونيَّة، بإقراره الاعتراف بدولة إسرائيل، وبحقِّها في التمتُّع بـ "الأمن"، ونبذ "العنف". من وجهة نظر علم النفس السياسيِّ والاجتماعيِّ، تتطلَّب عمليَّة التسوية السلميَّة تجديداً في الخطاب السياسيِّ، يعمل على إحداث تغيير في سيكولوجيَّة الجماعة من خلال تغيير النظرة إلى الذات، وإلى التاريخ، وإلى الآخر، بمعنى إعادة الصياغة للحدود النفسيَّة الاجتماعيَّة بين المجموعتين (Tal-Bar, 2000). وبذا، فإنَّ تطبيق اتِّفاق أوسلو، واتِّباع نهج المفاوضات، ونشر ثقافة "التطبيع" بمسمِّيات علاقات "التسوية" و "السلام"، هذه كلُّها فرضت إحلالاً لرواية ذات أطرٍ مفاهيميَّة جديدة لوصف العلاقة والتفاعل مع المستعمر، تنافست، وهيمنت في مراحل ما، تختلف عمَّا كان سائداً في المرحلة السابقة لأوسلو، من اتِّباع لنهج الاشتباك الثوريِّ، ونشر لثقافة الرفض والمقاطعة؛ وذلك عبَّر ما كان من وصف للتفاعل مع المستعمر ضمن الثنائيَّة المتمثِّلة بالخيانة "بمعنى التخابر مع العدو"، والوطنيَّة "بمعنى رفض المستعمر ومقاطعته"، وما بينهما من استثناءات النضال المشترك ضدَّ الصهيونيَّة.

في ظلِّ هذا الإرباك المفاهيميِّ الناتج عن وجود وفشل العمليَّة السلميَّة، إلى جانب تمسُّك قيادة السلطة الفلسطينيَّة، حاليّاً، بالرواية الجديدة، بالتوازي مع بقاء الروايات السابقة بين أفراد المجموعة الفلسطينيَّة، مقابل الرفض المستمرِّ، من قِبَل حكومة اليمين الإسرائيليِّ المتطرِّف، لإقامة دولة فلسطينيَّة؛ الرفض الذي يرافقه تصاعد سياسات الاستيطان

<sup>3</sup> عبَّر الإعلان عن برنامج النقاط العشر "المرحلي" 1974. للمزيد، انظر: روحانا، 2014.



على ما تبقى من أراضي ال-67، تأتي هذه الأطروحة لرصد فهم الفلسطينيين أنفسهم (على مستوى القاعدة الشعبية) لمعنى مفهوم "التطبيع"، وهو ما غاب عن الدراسات الاجتماعية والإمبريقية، وأدبيات التحليل السياسي السابقة برمتها؛ فقد أظهرت النتائج الأولية لتحليل إجابات المبحوثين اختلاف فهم الفلسطينيين لمعنى ودلالات كلمة التطبيع، إضافة إلى تباين المواقف من التطبيع، بحيث لا يمكن حصرها ضمن ثنائية الرفض والقبول (مناقشة هذه النتائج قيد الإعداد للنشر).

## الإسهام المعرفي النظري والإمبريقي للأطروحة

في هذا الشأن، تشير مراجعة الدراسات السابقة الميدانية، بشقيها الكمي والكيفي، إلى أن الدراسة الإمبريقية الوحيدة التي رصدت مواقف الفلسطينيين من التطبيع في الأراضي الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية هي تلك التي أجراها محمود ميعاري (عام 1999)، والتي تعاملت مع مواقف طلبة جامعة بير زيت تجاه التطبيع الثقافي مع الإسرائيليين، تنضاف إليها دراستان تعاملت فيهما ميعاري مع مواقف الطلبة من الاتصال الاجتماعي مع الإسرائيليين (1997، 1998). تجدر الإشارة إلى أن الدراسات الثلاث اعتمدت على استخدام بيانات جمعت من أفراد عيّنتين عشوائيتين من طلبة الجامعة، في الفترة التي تلت اتفاقية أوسلو مباشرة، وأن القاسم المشترك بين نتائج التحليل الإحصائي في هذه الدراسات الثلاث هو أن مواقف طلبة جامعة بير زيت من التطبيع الثقافي، ومن عقد العلاقات الاجتماعية مع الإسرائيليين، تتأثر بهنة والد الطالب. فقد وجد ميعاري أن الطلبة الذين ينتمي آباؤهم إلى الطبقة العاملة هم أكثر قبولاً للتطبيع، وأكثر استعداداً لعقد العلاقات الاجتماعية مع الإسرائيليين من غيرهم، كأبناء التجار والمزارعين. وقد فسّر ميعاري ذلك عبر استخدام نظريتي الاعتمادية والاتصال بين مجموعاتي، بأن أفراد الطبقة العاملة، بحكم العمل في إسرائيل، هم أكثر اعتماداً من غيرهم على السوق الإسرائيلية، وبالتالي هم أكثر قبولاً للتواصل مع المجموعة المهيمنة اقتصادياً. ووفقاً لنظرية الاتصال بين مجموعاتي، فإن العمال الفلسطينيين لديهم تجارب اتصال سابقة إيجابية مع الإسرائيليين أثرت إيجابياً على مواقفهم من التطبيع الثقافي والاتصال الاجتماعي مع الإسرائيليين.

لاستكمال ما بدأه ميعاري، أسعى في هذه الأطروحة إلى البحث في مواقف الفلسطينيين، واستعدادهم لتقبل أو رفض علاقات التطبيع، مع إضافة أبعاد جديدة لمفهوم التطبيع، شاملة للعلاقات الثقافية والاجتماعية المبحوثة سابقاً، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية والأكاديمية والصحية على مستوى الحكومة والأفراد.

ومن أجل تفسير مواقف الفلسطينيين تجاه ظاهرة التطبيع (رفضاً أم قبولاً)، كنوع من أنواع التواصل (Out group Contact) يصف أحد أنماط التفاعل البين مجموعاتيّ بين المستعمر والمستعمر، سيّجري التعامل مع فحص الافتراضات الأساسية لنظرية الـ (Intergroup contact theory) من حقلَي علم النفس الاجتماعيّ وعلم النفس السياسيّ، والتي تركز على الافتراض الرئيسيّ لدى ألبورت (Allport, 1954) الذي يفيد أنّ التفاعل الإيجابيّ البين مجموعاتيّ (بين أفراد مجموعتين)، في ظلّ ظروف مثاليّة، يقلّل من التعصّب والتحيز بين المجموعات البشريّة. في هذه الأطروحة، سيّجري قياس أثر الاتّصال السابق من خلال التجربة الشخصية السابقة للشخص نفسه في التواصل مع الإسرائيليين، لا من خلال مهنة الوالد، كما ورد في أبحاث ميعاري السابقة الذكر؛ إذ تشير الإحصائيات، في تلك الفترة، إلى أنّ نسبة الأيدي العاملة الفلسطينية في السوق الإسرائيليّة، قد تراوحت بين 25% و 35% (فرسخ، 1998)؛ وهو ما يستدعي إعادة فحص تلك المواقف ومؤثراتها، مع الأخذ بعين الاعتبار التطوّر المعرفيّ الإمبريقيّ الذي حدث خلال ربع القرن الماضي على نظريّة الاتّصال البين مجموعاتيّ من خلال دراسة أثر التجربة السابقة للفلسطينيين في التفاعل مع الإسرائيليين، على موقفهم من التطبيع؛ أوّلاً، من حيث نوع الاتّصال (تجربة عمل، أو سجن، أو علاج، أو غيرها)؛ ثمّ تقييم الفلسطينيين لهذا الاتّصال (سلباً أو إيجاباً)، والمشاعر التي اختبرها الفلسطينيون أثناء الاتّصال (من حيث الغضب، والخوف، وغير ذلك)؛ إذ تُعتبر هذه الإضافات السابقة مهمّة جدّاً لتطويع هذه النظرية وافترضاتها الأساسية للفحص في السياق الفلسطينيّ، ممّا يسمح لنا بالتعرّف على مدى فعاليّة استخدام هذه النظرية ضمن بنية الاستعمار الاستيطانيّ في السياق.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الانتشار الواسع لتطبيقات نظريّة الاتّصال البين مجموعاتيّ، خاصّة ضمن مجتمعات ما يسمّى "دول ما بعد الاستعمار" على الصعيدين الأكاديميّ والحكوميّ، والذي ارتفعت وتيرته في ما بعد الحرب العالميّة الثانية، وصولاً إلى يومنا هذا (Dixon, et al, 2012)؛ إذ استخدمت افتراضات هذه النظرية من قبل السياسات الحكوميّة، والتي تهدف إلى تحسين مواقف أفراد المجموعة المضطّهدة، والمجموعة المهيمنة المضطّهدة تجاه مفاهيم "العيش المشترك"، و "التعايش"، و "الاندماج الاجتماعيّ"، عبر إحداث تدخّلات حكوميّة تعمل على تعزيز التفاعل الإيجابيّ البين مجموعاتيّ من خلال عقْد اللقاءات والحوارات الوديّة،<sup>4</sup> بغية إحداث تغيير مجتمعيّ من خلال التأثير على قيم "الانغلاق الاجتماعيّ"، و "التحيز"، و "التعصّب"، و "الصور النمطيّة السلبية"، و "العنف العرقي والسياسي"

<sup>4</sup> . في سنوات السبعينيّات والثمانينيّات، قامت الحكومة الإسرائيليّة باستحضار هذه الإستراتيجيّة إلى سياساتها الحكوميّة، والتي هدفت إلى دمج فلسطينيي الـ 48 ضمن البنية الاستعماريّة القائمة على اللامساواة تحت عنوان برامج "العيش المشترك"، و "التعايش"، كما هو الحال في الدول الاستعماريّة الأخرى في العالم. كذلك استحضرت تطبيقات تلك النظرية المؤسسات الداعمة للسلام في اللقاءات الحوارية مع فلسطينيي مناطق الـ 67 في ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو، من أجل خلق ما يسمّى "ثقافة السلام" (Moaz, 2004, 2001).

لدى أفراد المجموعتين؛ فقد أثبتت الأبحاث الإمبريقية فعالية افتراضات نظرية الاتصال البين مجموعاتي في ظل الظروف المثالية وغير المثالية على نحو متفاوت بين أفراد كلتا المجموعتين: المضطهدة والمضطهدة ( Tropp, & Pettigrew 2006).

على المستوى المعرفي، حصل تطوّر نقدي مهمّ على مُخرجات الافتراضات الرئيسية لنظرية الاتصال البين مجموعاتي، يعود، بصورة خاصة، إلى الدراسات الإمبريقية ضمن سياق مرحلة ما بعد الأبارتهايد في جنوب أفريقيا ( Dixon, J, at al, 2103)، وبصورة عامة جاء نتيجة للفحص الإمبريقي المتكرر للآثار المختلفة لهذا الاتصال الإيجابي على مستوى السياقات الأخرى، مثل سياق المجتمع الإسرائيلي (Saguy, T. et al, 2009)؛ حيث أكدت نتائج تلك الدراسات أنّ عقد التواصل الإيجابي بين المجموعة المهيمنة والمجموعات الأخرى المهيمن عليها يؤدي إلى تقليل التحيز والتعصب، ولكنّه في الوقت ذاته يؤثر سلباً على وعي المجموعات المهيمن عليها بواقع اللامساواة والاضطهاد الممارس من قبل المجموعات المهيمنة، وهو ما ينعكس بدوره على تقليل الرغبة والدافعية للقيام بالأعمال الجماعية والنضالية التي ترمي إلى التغيير الاجتماعي والسياسي نحو المساواة والعدالة الاجتماعية. بناءً على ذلك، في هذه الأطروحة سيُتعامَل مع هذا التطوّر النقدي المهمّ عبر تتبّع دور الاتصال الإيجابي السابق بين المستعمر والمستعمر، إلى جانب دور عوامل أخرى تتلاءم مع الطرح السابق في تشكيل مواقف الفلسطينيين الراضة، أو الداعمة لسياسات التطبيع؛ حيث أظهرت المعالجة الإحصائية للبيانات الأولية الحالية وجود نتائج ذات دلالات إحصائية، تضيف إسهاماً مهماً ضمن التطوّر النقدي لنظرية الاتصال البين مجموعاتي السابق الذكر.

ماذا بعد!

يحدوني أمل أن تقدّم الأبحاث، المتسلسلة ضمن هذه الأطروحة، إضافة معرفية تتعلق بكلّ من نجاعة الدمج بين مناهج البحث الكيفي والكمّي، وتحليل المضمون التاريخي في معالجة موضوع "التطبيع"، وكذلك الأمر بالنسبة للمحاولة الجادة في فحص نظرية الاتصال البين مجموعاتي ضمن بنية الاستيطان الاستعماري في مناطق ال-67.

## المصادر:

## العربية:

- المسيري، عبد الوهّاب. (1999). اليهود واليهودية والصهيونية. القاهرة: دار الشروق.
- روحانا، نديم. (2014). المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 97. الصفحات: 18-36.
- سمارة، عادل. (2011). التطبيع يسري في دمك. مركز المشرق، العامل للدراسات الثقافية والتنمية.
- فرسخ، ليلي. (1998). العمل الفلسطيني في إسرائيل 1967-1997. رام الله: فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس.
- ميعاري، محمود. (1997). الذات والآخر في نظر الشباب الفلسطيني. مجلة العلوم الاجتماعية. 25 (3)، 104-126.

## الإنجليزية:

- Allport, G. W. (1954). *The Nature of Prejudice*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- BarTal, D. (2000). From Intractable Conflict Through Conflict Resolution to Reconciliation: Psychological Analysis. *Political Psychology*. 365-351 pp. , (2)21 ,
- Dixon, J., Levine, M., Reicher, S., Durrheim, K. (2012). Beyond Prejudice: Are negative evaluations the problem and is getting us to like one another more than solution? *Behavior and Brain Sciences*. 35, pp. 411-466.
- Dixon, J., Durrheim, K., Kerr, P., & Thomaе, M. (2013). 'What's So Funny About Peace, Love and Understanding? Further Reflections on the Limits of Prejudice Reduction as a Model of Social Change. *Journal of Social and Political Psychology*. 252-239 pp. , (1)1 ,
- Maoz, I. (2004). Peace building in violent conflict: Israeli-Palestinian post-Oslo people-to-people activities. *International Journal of Politics, Culture, and Society*. 574-563 , (3)17 ,

Maoz, I. (2011). Does contact work in protracted asymmetrical conflict? Appraising 20 years of reconciliation-aimed encounters between Israeli Jews and Palestinians. *Journal of Peace Research* , .125–115 pp. ,(1)48

Mi'ari. Mahmoud. (1998). Self-Identity and Readiness for Interethnic Contact among Young Palestinians in the West Bank. *The Canadian Journal of Sociology/Cahiers Canadiens De Sociologie* .70–47 pp. ,(1)23 ,

Mi'ari. Mahmoud. (1999). Attitudes of Palestinians toward Normalization with Israel. *Journal of Peace Research* .348–339 pp. ,(3)36 ,

Pettigrew, T. F., & Tropp, L. R. (2006). A meta-analytic test of intergroup contact theory. *Journal of personality and social psychology*.p.751,(5)90 ,

Pundak, R. (2012). More Relevant Than Ever: People-to-People Peace building Efforts in Israel and Palestine. *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture*.46 p. ,(3/2)18 ,

Saguy, T., Tausch, N., Dovidio, J. F., & Pratto, F. (2009). The Irony of Harmony: Intergroup Contact Can Produce False Expectations for Equality. *Psychological Science* .121–114 pp. ,(1)20 ,

- مي البزور هي طالبة دكتوراة في العلوم الاجتماعية والسياسية في جامعة لوزان-سويسرا ، ومحاضرة بوظيفة جزئية في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية في جامعة بيرزيت.

## بَرَجَزَة القدس ضمن سياق الاستعمار الاستيطانيّ

حليمة أبو هنيّة\*

تطبّق إسرائيل خطة ممنهجة لخلق التغييرات المكانية والديمقراطية في القدس، وذلك في سبيل تحقيق هدفها بزيادة عدد السكّان اليهود في المدينة مقابل السكّان الفلسطينيين. وقد جرى الكشف عن هذه الخطة من خلال الخطط الهيكلية التي تضعها إسرائيل للقدس، وآخرها خطة "القدس 5800: رؤية القدس 2010-2050". يركّز البحث على دراسة أدوات الاستعمار الاستيطانيّ لخلق التغيّرات المكانية والديمقراطية في القدس ابتغاء تعزيز ضمّ المدينة، وترمي الدراسة إلى الكشف عن الصلة بين سياسة الاستيلاء على الأرض ومسح السكّان الفلسطينيين في القدس، والمصالح النيوليبرالية لإسرائيل، من خلال دراسة عملية بَرَجَزَة القدس ضمن سياق استعمار استيطانيّ من وجهة نظر اقتصاد سياسيّ. الخطط الإسرائيليّة للقدس تستهدف -في أساس ما تستهدف- نسيج المدينة الحضريّ، وذلك بعزل سكّانها الفلسطينيين عن سائر تجمّعات الشعب الفلسطينيّ في الضفة الغربية، من جهة، وإرغامهم على الاعتماد كليّاً على إسرائيل كأقليّة، من جهة أخرى. وتنقذ إسرائيل خطتها بعدّة طرق، من بينها بناء جدار الفصل الذي يفصل القدس عن الضفة الغربية، وإقامة المستوطنات التي تشكّل حلقة تحيط بالقدس. خطة "القدس 5800"، من ناحية أخرى، تشتمل على رؤية جديدة لبرجزة القدس وتحويلها إلى مدينة سياحية تكنولوجية بأغلبية يهودية، من خلال خفض عدد السكّان الفلسطينيين وحرمانهم من حقهم في المدينة عبر القيام ببعض الإجراءات، نحو: سحب هويّات المقدسيين بادّعاءات مختلفة؛ رفض طلبات لمّ الشمل؛ وتقليص مساحات البناء للفلسطينيين -وهو ما أدّى إلى أزمة السكن في المدينة.

اهتمامي بمدينة القدس وعشقي لها بدأ مبكّرًا جدًّا، قبل انضمامي إلى برنامج الدكتوراة بسنوات طويلة؛ فقد درستُ فيها وعملتُ في مؤسساتها الوطنية وقضيت فيها أجمل أيام حياتي، لأحرّم من دخولها دون تصريح عسكريّ بعد بناء جدار الفصل العنصريّ، وذلك كان نقطة تحوّل مؤلمة في حياتي. تأكّدت آنذاك أنّ إسرائيل ماضية في سعيها لإفراغ المدينة من سكّانها الأصليين، إذ بدأت بمنع وصول سكّان الضفة الغربية إليها، لتنفرد بسكّانها المقدسيين وإفراغها منهم على مراحل. ولا يزال الموضوع يشغلني ويدفعني إلى متابعة جميع الإجراءات والقوانين الإسرائيليّة الخاصة بمدينة القدس وسكّانها. وعندما تقدّمت إلى برنامج الدكتوراة في العلوم الاجتماعية، كانت قضية القدس قد عشتت في ذهني ولم أكن لأكتب إلّا في هذا الموضوع، وبخاصّة مع نشر الخطة الهيكلية الأخيرة "القدس 5800" والتي وجدت فيها تطبيقًا لعملية بَرَجَزَة للمدينة، ولكن اختلافها عن عمليات البرجزة في أنحاء العالم كافة يكمن في أنّ هذه العملية في القدس ما هي إلّا أداة معاصرة للاستعمار الاستيطانيّ الصهيونيّ في المدينة الرامي إلى إتمام عملية إفراغ المدينة من سكّانها الفلسطينيين، وإلى تعزيز الأهداف الاستيطانية بتهويد المدينة وتثبيت ضمّها. وتجرى الدراسة بطرح أسئلة بسيطة غير معقّدة، نحو: كيف تطبّق إسرائيل استعمارها الاستيطانيّ للقدس من خلال عملية البرجزة؟ وما هي أهمّ سمات هذه العملية في المدينة؟ وهذه الأسئلة الرئيسية تجري الإجابة عنها من خلال معالجة أسئلة فرعية أخرى، نحو: ما هي الآليات التي تستخدمها إسرائيل في السيطرة على الأرض والسكّان في المدينة المقدّسة؟ وما هي الآليات التي

يستخدمها السكّان في مواجهة الإجراءات الإسرائيليّة في القدس؟ وبهذا تُقدّم الدراسة صورة كاملة وواضحة حول سمات عمليّة البرّجزة هذه في القدس.

## الإطار النظريّ

نظرياً، تعتمد الدراسة على إطارين نظريّين أساسيين يتعلّقان بالاستعمار الاستيطانيّ وعمليّة البرّجزة. يهدف الاستعمار الاستيطانيّ، وكما أشار وولف، إلى محو السكّان الأصليين وإحلال المستوطنين محلّهم. في الحقيقة، عمليّة محو الفلسطينيين ليست مجرد حدث، ولم تبدأ في العام 2012، أو العام 1967، أو العام 1948، بل بدأت مع بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر. ويلتقي مفهوم الاستعمار الاستيطانيّ بمفهوم البرّجزة عند هدف المحو من أجل الإحلال؛ محو سكّان أصليين من أجل إحلال مجموعات أخرى مكانهم.

## عمليّة البرّجزة

مفهوم عمليّة البرّجزة الكلاسيكيّ هو غزو أفراد الطبقة الوسطى لمناطق الطبقات الأدنى (Glass 1964, Hamnett & Williams, 1980)، أو عمليّة نزوح الطبقات الدنيا وإحلال الطبقات الأعلى مكانها (Lyons, 1996). يشتمل كلا التعريفين على عمليّة إعادة تأهيل البناء في المنطقة المستهدفة أو تغيير المشهد. ويشير التعريفان إلى ضرورة إزاحة مجموعات، لكن كيف تجري عمليّة الإزاحة؟ تميّز الأدبيات المتعلّقة بشأن البرّجزة بين نوعين من الإزاحة: المباشرة وغير المباشرة. الإزاحة المباشرة تعني إرغام السكّان على المغادرة بالإخلاء القسريّ والمضايقات، بينما الإزاحة غير المباشرة تعني أنّ تلك المجموعات تغادر أماكن سكناها طواعيةً لأسباب اقتصادية واجتماعية بحيث لا يعود بإمكانها العيش في ذلك المكان (Atkinson, 2000). في حالة القدس، يجري استخدام وسائل مباشرة وغير مباشرة لإكراه الفلسطينيين على الانتقال، ولأسباب مختلفة، سواء أكان ذلك بسحب الهويّات منهم أم بهدم البيوت أم بفصلهم خلف جدار الفصل. كلّ تعريفات البرّجزة تشير إلى عدد من العناصر: نزوح الطبقات المهمّشة؛ الاستثمار الرأسماليّ؛ التغيّرات الطارئة على المشهد المكانيّ للمنطقة المستهدفة وتطويرها (Davidson and Lees, 2005). وقد تركّز الجدل النظريّ حول أسباب البرّجزة في منظورين:

أولاً: ينحاز ديفيد لبي إلى التفسير القائم على الاستهلاك؛ وهو ما يعني أنّ تغيّر العادات الاستهلاكية هو الذي يدفع صوب عمليّة البرّجزة.

ثانياً: ينحاز نيل سميث إلى التفسير القائم على الإنتاج، بناءً على فرضيّة الفجوة القائمة في الأجور؛ وهو ما يعني أنّ عمليّة البرّجزة تحدث عندما تكون ثمة فجوة ما بين عائدات إيجارات السكن والمكاسب الحقيقية التي يمكن أن يجنيها العقار. وأنا أؤيّد دعوة هامنيت (1991) إلى ضرورة وضع نظريّة للبرّجزة أكثر شموليّة، لا تركز فقط على عمليّات إنتاج البيوت واستهلاك المتبرّجين؛ فعندما يتدخّل الحافز السياسيّ - كما هو الشأن في حالة القدس - تكون ثمة حاجة إلى تقديم أسباب أخرى لعمليّة البرّجزة.

الغالبية العظمى من الأدبيات المتعلّقة بعمليّات البرّجزة في العالم تقرن بين عمليّة البرّجزة والنزوح، وتبيّن أنّ النزوح يحصل في الغالب بعد استكمال عمليّة البرّجزة، بحيث لا تعود الطبقات الدنيا قادرة على العيش في منطقة مرتفعة التكاليف (Atkinson, 2000). بينما في حالة القدس، عمليّة الترحيل المتعمّد للفلسطينيين، الذين تعتبرهم إسرائيل

طبقة أدنى، تجري وَفْق خَطَّةٍ منهجيَّةٍ منذ العام 1967، وتهدف إلى إنجاز مطلوبها بحلول العام 2050، حسب خَطَّةٍ رُويَّة القدس 5800. عمليَّة إزاحة الفلسطينيين من القدس، إعدادًا لتنفيذ خَطَّة 2050، تكشف النقاب عن أهداف المؤسَّسات الرأسماليَّة الإسرائيليَّة الساعية إلى إنشاء بيئة حضريَّة سياحيَّة تكنولوجيَّة جديدة تخدم أهداف التراكم الرأسماليِّ على حساب حياة الفلسطينيين. وهذه الرُويَّة تتَّفِق مع وجهة نظر سميث (2002)، إلا أنَّ سميث لم يركِّز إلا على الأهداف الاقتصاديَّة لعمليَّة البرَّجزة، بينما في حالة إسرائيل تقوم أهداف الاستعمار الاستيطانيِّ بدورٍ فعَّالٍ في عمليَّة البرَّجزة في القدس، وبالتالي يجري تحقيق هدفين: سياسيِّ واقتصاديِّ.

هنا نأتي إلى السؤال المفاهيميِّ الأساسيِّ للدراسة، وهو: ماذا نعني بعمليَّة برَّجزة القدس ضمن سياق الاستعمار الاستيطانيِّ؟ هو استخدام إسرائيل لأدوات القوَّة والسيطرة لإفراغ القدس من سكَّانها الفلسطينيين، وإحلال اليهود محلَّهم ابتغاء تعزيز مشروع الاستعمار الاستيطانيِّ في القدس باسم تطوير المدينة، وهو المشروع الذي يبدو واضحًا من خلال الخطط الهيكلية المختلفة للمدينة: خَطَّة 2020؛ خَطَّة 2030؛ خَطَّة 2050 (5800). المنهج الأقرب إلى دراسة برَّجزة إسرائيل لمدينة القدس هو منهج الاقتصاد السياسيِّ الماركسيِّ لتفسير عمليَّة البرَّجزة. وَفَّقًا لهذا المنهج، يجري تنفيذ عمليَّة البرَّجزة على نحوٍ متعمَّد لأغراض سياسيَّة واقتصاديَّة (Palen & London, 1984).

ستعتمد الدراسة منهج البحث الكيفيِّ، وذلك بأن تركِّز على تحليل النصِّ والخطاب، فتعتمد تحليل الخطط الهيكلية التي وضعتها إسرائيل لمدينة القدس، وتحليل خرائط (الخريطة السياحيَّة التي وضعتها وزارة السياحة الإسرائيليَّة لمدينة القدس، الخريطة المتغيِّرة لحدود القدس منذ العام 1967)، والمقابلات مع مؤسَّسات فلسطينيَّة في القدس أو معنيَّة بقضيَّة القدس (ائتلاف القدس؛ بيت الشرق؛ غرفة التجارة العربيَّة؛ مركز القدس للحقوق الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة)، والمقابلات العشوائيَّة مع أناس أُرغموا على الخروج والعيش خارج حدود المدينة خلف الجدار، أو عانوا من سياسات هدم البيوت، أو سحب الهويَّات، أو مع أناس سَعَوْا للحصول على الجنسيَّة الإسرائيليَّة.

تكمن أهميَّة الدراسة في هدفها كإسهام في دراسات الاستعمار الاستيطانيِّ، وذلك من خلال تقديم مفهوم البرَّجزة القائم على الأهداف النيوليبراليَّة كأداة استعمار استيطانيِّ معاصرة لتحقيق عمليَّة محو الشعب الأصليِّ وضمِّ الأرض وتأكيد الوجود الاستيطانيِّ على الأرض المستعمرة، بالإضافة إلى البحث في الآثار الاجتماعيَّة - الاقتصاديَّة والجيوسياسيَّة لتلك الإجراءات، وعرض علاقات القوَّة والمقاومة ضمن سياق الاستعمار الاستيطانيِّ.

## ماذا يعني أن تكون باحثًا فلسطينيًّا؟

"من يكتب حكايته يرث أرض الكلام، ويملك المعنى تمامًا" -بهذه الكلمات يختصر محمود درويش معنى أن تكون باحثًا فلسطينيًّا يبحث في قضايا فلسطين، وهو أن تكون جزءًا من مشروع نزع الطابع الاستعماريِّ عن المعرفة وخلق معرفة أصلائيَّة تضاهي في قوتها المعرفة الاستعماريَّة المُسَقطة وتدحُّضها. ربَّما لم تُكتب في التاريخ أبحاث حول بلدٍ ما بقدر ما كُتب عن فلسطين، سواء أكان ذلك من باحثين فلسطينيين أو عرب أو غربيين، فضلًا عن باحثين آخرين من عالم الجنوب، وكلُّ بحث يأخذ منحنى مختلفًا من حيث المنهج أو المحتوى أو أداة التحليل المستخدمة مع الربط من زاوية أو أخرى بالسياق الاستعماريِّ. على وجه العموم، ربط الأبحاث حول فلسطين بالسياق الاستعماريِّ يمنحها قيمة



خاصة، وذلك نظرًا إلى اختلاف النظرة إلى طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والذي من ناحية يوجّه مسار البحث ومنهجيته، ومن ناحية أخرى يخلق التنوع والاختلاف في نتائج البحث التي تضيف كلها مجتمعاً القيمة إلى الإنتاج والتراكم المعرفيين حول فلسطين؛ فالسياق الاستعماري والواقع السياسي على الساحة الفلسطينية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بعملية إنتاج المعرفة، وهذه تنطوي على علاقات قوية جديدة بين الباحث وموضوع البحث، حيث تبدأ علاقات القوة هذه من لحظة صياغة إشكالية البحث وتصميمه؛ فموقع الباحث نفسه ينطوي على تقاطعات عديدة اجتماعية وثقافية وسياسية، كلها تشكل موضع أو موقع (positionality) الباحث. في الوقت نفسه، لا بد من الالتزام بأخلاقيات البحث؛ فهي التي تساعد في توجيه البحث ضمن سياقات معينة تبعاً لارتباط القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية بالقضايا المعرفية بعامّة. فعلى سبيل المثال، عند البحث في سياق الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، لا نتحدث عن موضوع سياسي بقدر ما هو موضوع معرفي يسهم في تفكيك عناصر هذا النوع من الاستعمار للخروج ببحث نقدي ومقاوم للاستعمار، أي إنّ المعرفة هنا من أجل خدمة الهدف التحرري الوطني في مجتمع يتعرّض، على مدى عقود من الزمن، إلى محاولات محو وإقصاء تستهدف هويته ووجوده على المستويات السياسية والتاريخية والحضارية والثقافية كافة؛ وذلك أنّ التحرر الفكري والمعرفي في الحالة الفلسطينية يعادل التحرر الوطني.

تكمّن أهميّة البحث على المستوى المحلي في فلسطين (أي من إنتاج باحثين فلسطينيين محليين) في دحض أية صور نمطية أو نتائج غير واقعية قد يُسقطها باحثون إسرائيليون بتوجيه من علاقات القوة بين المستعمر والمستعمّر، أو باحثون غربيون يتعاملون مع الصراع على أنه جزء من الخطاب الاستعماري الغربي القائم على مسلّمات وافتراسات محدّدة ينتجها ويستهلكها الغرب دوّمًا الأخذ في الاعتبار خصوصية الحالة أو حيثياتها الواقعية. لذا، ينبغي على الباحث الفلسطيني أن يتحمّل مسؤولياته ويأخذ زمام الأمور بيده ويفرض المعرفة التي يعايشها يومًا بيوم دون زيف أو حرج أو الانسياق الأعمى لأجندات الرأسمالية والحدثة الغربية التي لا ترى سوى ما رسمته هي من صور نمطية تخدم أجندتها ومصالحها.

بناءً على هذا، هل يمكن اعتبار الحقائق الذاتية المستخلصة معرفة أصلاً حيث تدخل فيها قضايا الموضوعية والانحياز على نحو واضح؟ وأي من بينها يمكن أن تكون أكثر مصداقية وموثوقية؟ قد نقول إنّ الموضوعية أكثر مصداقية، ولكن في الوقت نفسه الانحياز إلى تجربة ما يكشف الواقع وعلاقات القوة، التي قد لا يمكن أن يفهمها غير المنحاز، إذ هذا يدخل في إطار أخلاقيات البحث في نظرية المعرفة التي تقوم على تفكيك أسس المجال المعرفي وتفكيك علاقات القوة والهيمنة في الوقت الذي يشكّل فيه الباحثون مشاركين ومتداخلين في الأبحاث حول المعرفة القائمة على تحليل علاقات القوة بجميع مستوياتها الجيوسياسية من حيث من ينتج المعرفة ومن يستهلكها، كتطبيق النظريات الغربية على العالم الثالث، ومن حيث طبيعة الباحث والمحلل من ناحية وموضوع البحث من ناحية أخرى؛ إذ إنّ الباحث والمحلل هما المنتجان للمعرفة اللذان يمتلكان السلطة المعرفية مقابل موضوع المعرفة الذي تنتج المعرفة عنه والذي هو متضمّن في علاقات القوة، بالإضافة إلى موضوع كيفية تمثيل البشر من خلال الكتابة كالتمثيل السياسي والتمثيل المعرفي. يمكن ربط هذا التوجّه بالدعوات إلى نزع الطابع الاستعماري عن المعرفة، بحيث إنّ ينطوي على نوع من دحض رواية المستعمر والخروج برواية تحررية ومقاومة ترمي إلى إبراز زيف رواية المستعمر الذي لا يستطيع أن يرى نفسه مستعمرًا، بل يرى أنّه صاحب حقّ إلهي.

وقضية بَرَجَزَة القدس هي جزء من محاولات المستعمر خلق رواية زائفة يدعي من خلالها حقه في المكان ويعزّز هذه الرواية بغرس نوع من الثقافة والهوية التي تشير إليه فيه. فصراع الهوية جزء أساسي من عملية الاستعمار الاستيطاني. وهو صراع متبادل بين المستعمر والمستعمَر. فالمستعمر يرمي إلى خلق الهوية من خلال تغيير المشهد الحضري والثقافي للمدينة، والمستعمَر يرمي إلى تثبيت الهوية من خلال المقاومة وعدم الرضوخ لمحاولات المستعمر إزاحته. وفي حالة القدس، تكون هذه المقاومة أحياناً باستغلال القانون والفجوات القانونية المتاح له استغلالها، وأحياناً بالمقاومة الجسدية والعنيفة في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى تكون المقاومة بمخالفة قانون المستعمر في تحدٍّ واضح لجميع التداعيات التي تنطوي على ذلك. فتبرز المقاومة لعملية البرجزة هذه ومحاولات إسرائيل إخراج المقدسين من المدينة تحديداً بالممارسات الحضريّة غير الرسميّة (urban informality) في سبيل خلق البيت الذي ترغب إسرائيل في حرمانهم منه. وعلى الرغم من إجراءات إسرائيل المتواصلة لوقف هذه الأعمال التي تعتبرها مخالفة للقانون، ومقاومتها بالهدم أحياناً وبالتهديد في أحيان أخرى، فإنّ هذا أسهم حتّى اليوم في التسبّب في نوع من الفشل لإسرائيل في إزاحة سگان القدس إزاحة كاملة -وإن كان لها نجاحات في عدّة حالات فردية.

- Atkinson, R. 2000. "Measuring Gentrification and Displacement in Greater London." *Urban Studies*, 37, No. 1: 149-165.
- Glass, Ruth (ed.). 1964. *Aspects of Change*, in Centre for Urban Studies. London: MacGibbon and Kee.
- Hamnett, Chris. 1991. "The Blind Men and the Elephant: The Explanation of Gentrification". *Transactions of the Institute of British Geographers* 16, No. 2: 173-89.
- Hamnett, C. and P. Williams. 1980. *Social Change in London: A Study of Gentrification*. *Urban Affairs Quarterly* 14, No. 4: 469-487.
- London Bruce and John Palen (eds.) 1984. *Gentrification, Displacement and Neighborhood Revitalization*. Albany, NY: State University of New York Press
- Lyons, M. 1996. "Gentrification, Socioeconomic Change, and the Geography of Displacement." *Journal of Urban Affairs* 18, No. 1: 39-62.
- Davidson, M. and L. Lees. 2005. "New-build "gentrification and London's riverside renaissance." *Environment and Planning*, No. 37: 1165-1190.
- Smith, Neil. 1979. *Toward a Theory of Gentrification A Back to the City Movement by Capital, not People*. *Journal of the American Planning Association* 45, No. 4: 538-548.
2002. "New globalism, new urbanism: gentrification as global urban strategy." *Antipode* 34, No. 3: 427-50.

• حلیمه أبو هنیه هی طالبة دكتوراة فی العلوم الاجتماعیة فی جامعة بیر زیت

## تأثير ورشات المحاكاة بالتربية على القدرات الذاتية لدى المعلمين

ياسمين بلعوم\*

بحث الدكتوراة الذي أنا بصدهه يفحص مدى نجاعة برنامج توجيه خاص للمعلمين وقدرته على تحسين مهنتهم والقدرات الذاتية الخاصة بهم.

التعلم المبني على المحاكاة هو برنامج خاص للمعلمين بمشاركة وزارة التربية والتعليم. ما يميز هذا البرنامج هو التجربة العملية للمعلمين عن طريق لقاء مُمَنَّهَج مع ممثلين مهنيين، وهو ما يسمح بالتمرس والتدرب على حالات صراع بالتعليم بواسطة المحاكاة، ويشمل ذلك تصوير فيديو، وتغذية راجعة من الممثلين والزملاء ومن موجّه المجموعة بواسطة حوار جماعي يعتمد على مشاهدة الفيديو المصوّر.

يتدرب المعلمون في ورشة المحاكاة على حالات صراع يواجهونها أثناء عملهم، وذلك باشتراك ممثلين مهنيين دُرّبوا على القيام بأدوار ملائمة من عالم المعلمين المهني (نحو: الطلبة؛ الأهل؛ المختصين)، وذلك حسب قصص مركّبة من المشاكل والتحديات الملائمة للمجموعة على نحو خاص.

ورشات المحاكاة تجري في مجموعات تتعلم صغيرة في أستوديو تصوير متقدّم تكنولوجياً يساعد على تصوير الفيديو المتطور للمحاكاة. بعد تجربة المحاكاة، تُعقد جلسة حوار ومحادثة تضم مشاهدة المتمرس لنفسه أثناء تصوير الفيديو، وكذلك تضم إجراء تغذية راجعة بـ 360 درجة تشمل: مردوداً شخصياً من المتمرس عن نفسه؛ مردوداً من أفراد المجموعة؛ مردوداً من الممثلين عن تجاربهم ومشاعرهم الشخصية في لقاء المحاكاة مع المتمرس؛ مردوداً يشجّع على التعلم من موجّه المجموعة.

## أهداف البحث

- 1) فحص مدى نجاعة برنامج توجيه خاص للمعلمين وقدرته على تحسين مهنتهم والقدرات الذاتية الخاصة بهم.
- 2) فحص مدى قدرة برنامج توجيه خاص للمعلمين على تلبية حاجات المعلمين المهنية.
- 3) البحث في مدى نجاعة مراكز المحاكاة، وقدرتها على تطوير وتحسين وبناء المعرفة والمهارات لدى المعلمين على مدار عملهم أثناء عملية التعلم.
- 4) توضيح ماهية مراكز المحاكاة، وفحصها في العالم، وكيفية التعامل مع هذه المراكز.
- 5) توضيح كيفية تلقي معلومات واستنتاجات من مراكز المحاكاة، وكيفية التعامل مع معلومات من عوامل وأشخاص يعملون في مجال هذه المراكز.

## أسئلة البحث:

- 1) ما مدى نجاعة برنامج توجيه خاص للمعلمين في قدرته على تحسين مهنتهم والقدرات الذاتية والخاصة بهم؟
- 2) ما مدى قدرة برنامج توجيه المعلمين على تلبية احتياجات المعلمين المهنية؟
- 3) هل المعلومات والاستنتاجات المستخلصة من برنامج المحاكاة قادرة على تطوير وتأهيل المعلمين في مجال عملهم؟
- 4) ما تأثير المحاكاة على القرارات الذاتية لدى المعلم، ومدى نجاعتها في التأثير عليها؟

## الإطار النظري:

بعد قراءتي لعدة دراسات، توصلت إلى أن النظريات التي كتبها المعلمون والباحثون تفيد أن مهنة التعليم تظهر كمهنة مركبة من وجهات عقلانية وإحساسية، وتأثيرها العملي والعمل بها سيكون في الزمن الآتي، وتحدث في الجهات أمام مجموعة طلاب. من هنا، يحتاج التعليم -بالإضافة إلى المعرفة العملية الأكاديمية- إلى مهارات وقدرات عملية ملائمة وإلى إرشاد وإدارة لقاءات يومية (دروس) يحدث فيها تعلم. بطبيعة الحال، المعلم يواجه حالات وأحداثاً كثيرة وغير متوقعة تخلق وضع وعدم المعرفة، وفيها يحتاج المعلم إلى حل (Shapira, 2013).

من أمثلة ذلك أن "المشاعبة في الصف" تعبر عملياً عن صعوبة لولبية مستمرة لها عوارض سلوكية خارجية وداخلية، وتؤثر على العمل اليومي للمعلم. هذه الصعوبة عملياً تعبر عن وضع المعلم في عينه هو وفي أعين الآخرين وهنا تكمن

الصعوبة في التعامل مع تلاميذ بحاجة إلى التعلُّم ولكن لا يستطيع المعلم الوصول اليهم ولذلك يكون هدف المحاكاة الاساسي هو تدريب ومساعدة المعلم.

مهنة التعليم هي مهنة صعبة وليست سهلة. في السنوات الأخيرة، ثمة ظاهرة آخذة في الاتساع تتمثل في ترك مهنة التعليم، وعلى وجه الخصوص خلال السنوات الخمس الأولى من الخدمة (شيرلنج، 2015). بداية الطريق في العمل في سلك التعليم تُعتبر من أصعب المراحل في هذه المهنة. يصل المعلمون إلى الوظيفة شابًا طمّاحين يحلمون في التغيير، ويؤمنون بأنهم قادرون على إحداث تغييرات في المجتمع وفي تربية الأبناء، ولكن بالرغم من النوايا الحسنة فهم قد تعلّموا حسب الطرائق التقليدية، وجرى تدريبهم وفق طرائق ووسائل قديمة قد لا تكون ملائمة للحقبة الزمنية التي نعيشها. عندما يدخلون إلى الحقل، يصطدمون بواقع المهنة الحقيقي، وبأن الحقيقة تختلف اختلافًا تامًا عما درسوه في الجامعات.

هذا يُشعرهم أنهم غير مؤهلين للعمل في المدارس وأمام طلاب الصفوف، حتّى إنهم يهابون الوصول إلى المدرسة. يمكن أن يكون السبب في التسرّب من المهنة في السنوات الأولى من العمل هو الفجوة بين النظريات والتطبيق أثناء تأهيلهم في الجامعات. إعطاء نظريات بعيدة وغير مرتبطة بتجربة المعلم العملية في بداية طريقه تفسّر عدم القدرة على الانتقال من النظريات إلى العمل في بداية الطريق. هناك أبحاث تدلّ على الصعوبة في ترجمة المعلومات النظرية إلى معلومات عملية لدى المعلمين. من أهم أسباب ترك مهنة التعليم التأهيل غير الكافي للعمل داخل الصف، أو التأهيل الذي لا يعطي القدرة على التعامل الصفّي والإداريّة الصقيّة في الواقع. لذا، كان هناك توجّه إلى أدوات تُستخدم في مهن أخرى وتساعد على التعامل مع أحداث وصراعات داخل الصف في الحقيقة، كالتبّ والمحاماة وغيرها. تُستخدم في هذه المهن أدوات عديدة تحتوي على أمماط محاكاة في السنوات العشر الأخيرة، هدفها تمثيل أحداث واقعية وتساعد في تعلّم عملي جذري.

تحوّلت المحاكاة إلى نمط كثير الشعبية من أجل خلق بيئات واقعية تقرب بين العالم ومكان العمل. في مجال التعليم، المحاكاة لم تأخذ حيّزًا كبيرًا بعد، ففي مجال التربية بعامة يجري تحليل وتغذية راجعة في أعقاب الدروس، وهذه التجربة تساعد الطلبة على التطوّر الوظيفي، وتكسبهم مهارات مهمّة تعلّمهم كيف تكون ردّة فعلهم سريعة تجاه ما يحدث في الصف.

اليوم ثمة ستّة مراكز محاكاة في التربية في البلاد. هدفها المركزيّ هو: استخدام المحاكاة في التربية من أجل التأهيل والتطوير المهنيّ لطلبة دور المعلمين، والمتخصّصين، والمعلّمين المؤهّلين، وأصحاب الوظائف، في سبيل تحسين وتطوير وبناء المعرفة والمهارات لدى المعلمين على مدار عملهم أثناء عمليّة التعليم.

أحد هذه المراكز هو مركز المحاكاة في كليّة دافيد يالين في القدس. أقيم هذا المركز في الأشهر الأخيرة، وضمّ جميع التحضيرات الملائمة لابتداء العمل في المركز. سوف تُبحث نجاعة العمل في المركز بواسطة بحث واسع. البحث سوف يتركّز في ماهيّة المحاكاة، وفحصها في العالم، وكيفيّة التعامل مع مراكز كهذه، وتلقّي معلومات من عوامل وأشخاص يعملون في هذا المجال في إسرائيل.

القاعدة الأساسيّة للمحاكاة بالتربية هو أنّ هذه المحاكاة تشبه صفات من الواقع بواسطة تصرّف "ممثلين" لأهداف خاصّة، نحو: التدرّب على اتّخاذ القرارات؛ الإرشاد؛ التأهيل؛ التعلّم والشرح؛ تقييم القدرة على التعامل مع العدد من الأوضاع قد تواجهها في الواقع. أفضليّة المحاكاة في التعليم تتوضّح رؤيتها بواسطة التمثيل الواقع وشروطه، أي إنّها من قلب الحدث وليست بعيدة عمّا يواجهه المعلم بصورة عامّة.

المحاكاة تساعد على التطوير والتفعيل والتعليم حسب هذا الموديل (النظام /الأمودج)، وذلك من خلال تجربة تمرّس دائم وملائم بعدّة أحداث هدفها إعطاء معلومات من التصرّف المثاليّ من أجل التعامل مع حالات عاديّة وكذلك حالات صعبة من مجال التعليم. المحاكاة تساعد على تطبيق نظريّات وأفكار تعلّموها في دورات التأهيل المهنيّ. المحاكاة تشبه من أجلهم صفات حقيقيّة للأشخاص تضيف حياة وروحًا إلى الأحداث، وتؤنس تجربة المحاكاة المبنية على تعلّمهم. الأحداث في هذه المحاكاة تكون داخل بيئة "محميّة" تساعد على التعلّم، وعلى التغذية الراجعة، والتفسير بمستوى عالٍ، وتستخدم بعد كلّ حدث للرقابة على السيرورة.

برنامج المحاكاة بالتربية مبنيّ على أسس برنامج "ميسر"، وهو برنامج طُوّر في مركز المحاكاة في تال هشومير، وهو ملائم لاحتياجات التدرّب (ستاج) في مهنة الطبّ. وهو موجّه للحصول على وجهة نظر وصلاحيّة ملائمة للتعامل الفعّال في حالاتٍ تواصل فيها صراع في الصّف، وعلاقات تتطرّق إلى تعامل يضمّ أوجهًا تربويّة ورسائل تعبّر عن التواصل بين التلميذ والمعلّم.

كي يستطيع المتدرّب والمعلّم الجديد التعامل مع أوضاع لا تدعم التعلّم، يستعملان المحاكاة جزءاً لا يتجزأ من سيرورة التخصّص. التأهيل بواسطة المحاكاة تحوّل في السنوات الأخيرة الى ظاهرة آخذة في الاتّساع، في إسرائيل والعالم. في إطار هذا البرنامج، يجري تأهيل ممثلين مهنيين يمثّلون دَوْر الطلبة والأهل والمديرين.

تدرّب الممثّلون على تمثيل لقاء خاصّ مع معلّم متدرّب او معلم ذو خبرة او مدير. تأهيل الممثّلين على الأدوار المختلفة يساعد المعلّمين والمتدرّبين على القيام بلقاء حقيقيّ يعتمد على قصّة حقيقية من واقع المعلّم وملائمة لمجموعة المعلّمين، وهكذا فإنّ المتدرّبين ينكشفون على مضامين فيها محتويات من عالمهم الخاصّ بالعمل مباشرة، وبعد انتهاء المحاكاة يحصل كلّ متمرّس على تغذية راجعة من الممثّل. في التغذية الراجعة، الممثّل يشارك المتمرّس بما أحسّ به من مشاعر في وقت التعامل مع المتمرّس، وفي أعقاب التعامل.

بالإضافة إلى ذلك، ثمة مرّكّب مركزيّ وحيويّ في ورشة المحاكاة، هو البحث في المجموعة المبنيّ على فيديو تصوير المحاكاة. البحث يجري مباشرة بعد التصوير، كما أنّه تُجرى محادثة مع كلّ أفراد المجموعة، وهو ما يساعد على التغذية الراجعة ومراجعة جميع المشتركين بشأن ما حدث. كذلك ثمة مردود من الزملاء ومن متخصصّين في العمل في مجال التعليم. الموجهّون الذين يديرون المجموعات هم موجهّون مختصّون بإدارة مجموعات معلّمين وحصلوا على تأهيل مهنيّ خاصّ.

التعلّم بواسطة المحاكاة يوفّر للمعلّمين فرصة التعامل مع الصعوبات في التعليم تعاملًا أفضل، وأنّ يبحثوا الطرق المتبّعة في التعامل مع الآخرين، وأنّ يبنوا ويصمّموا طرق مواجهة وتعامل ناجحة، وكذلك يعملون على تقوية العلاقات ويحافظون على التصرفات الصحيحة. المعلّمون المتدرّبون عملياً يتدرّبون في إطار "واقع محميّ" مع إبعاد "عوائق التعليم" (Kaufman, D & Ireland, A, 2016)

## مكاني كباحثة

مكاني في هذا البحث مهمّ جدّاً؛ فأنا في حقل البحث في غالب الوقت الذي تقام فيه ورشات العمل بطريقة المحاكاة، كما أنّني موجهة مجموعات لبعض الورشات المُقامة في المركز. وهذا ما يجعلني ملّمة إلمامًا كاملاً بالبحث، كما أنّ



وجودي في ميدان البحث سيساعدني على تغطية البحث من جميع جوانبه.

## أهميّة البحث من ناحية نظريّة وعملية خاصة في إطار التعليم العربيّ

بادئ ذي بدء، من خلال رجوعي إلى بعض المراجع والدراسات، وجدت أنّ موضوع المحاكاة لم يأخذ حقه في البحث العلميّ في مجال التربية والتعليم، كما أنّ هذا الموضوع يُعتبر من المواضيع الجديدة في التعليم، ومن هنا تأتي أهمّيّته. كذلك إنّ مهنة التعليم هي مهنة صعبة وليست سهلة، وهناك ظاهرة آخذة في الاتّساع في السنوات الأخيرة هي ترك مهنة التعليم، ولا سيّما خلال السنوات الخمس الأخيرة، ويعود ذلك إلى اصطدام الشابّ الطمّاح إلى التغيير نتيجة ما تعلّمه في الجامعة مع ما يلقاه في الواقع الحقيقيّ للمهنة، وأنّ الحقيقة تختلف اختلافاً تامّاً عمّا درسوه في الجامعات. وهناك أبحاث تدلّ على الصعوبة في ترجمة المعلومات النظرية إلى معلومات عمليّة لدى المعلّمين، وهذا أحد أهمّ أسباب ترك المهنة، ألا وهو التأهيل غير الكافي للعمل داخل الصفّ أو التأهيل الذي لا يعطي القدرة على التعامل الصفيّ والإدارة الصفيّة في الواقع. لذا، كان هناك توجّه إلى استخدام أدوات أخرى تُستخدم في مهن أخرى وتساعد على التعامل مع أحداث وصراعات داخل الصفّ في الواقع، ومن هذه الأدوات المحاكاة والتي هدفها تمثيل أحداث واقعيّة وتساعد في تعلّم عمليّ جذريّ.

كذلك إنّ المحاكاة في مجال التعليم لم تأخذ حيّزاً كبيراً حتّى الآن. ففي مجال التربية بعامة، يجري تحليل وتقديم تغذية راجعة في أعقاب الدروس، وهذه التجربة تساعد المعلّمين على التطوّر الوظيفي، وتكسبهم مهارات مهمّة في تطوير ردّة فعل سريعة لما يحدث في الصفّ.

بناءً على ما ذُكر أعلاه، وبعد أن أقيم مركز المحاكاة، سوف يجري بحث تأثير المحاكاة على القرارات الذاتيّة لدى المعلّم؛ أي مدى نجاعة المحاكاة في التأثير عليها. هذا البحث الذي سوف يبنى بالأساس على هذا البرنامج هو بحث جديد ومتطوّر ولم يأخذ حقه في البحث العلميّ في التربية والتعلّم. هذا الموضوع يُعتبر من المواضيع الجديدة في التعليم؛ ومن هنا تنبع أهمّيّته.

## المصادر:

شيرلنج، د. (2015). "تسرب المعلّمين حول العالم: عرض معلومات. تل أبيب: مركز معلومات متعدّد الكليات، معهد

موفيت (جری استقاؤه من الرابط: [http://library.macam.ac.il/study/pdf\\_files/d11803.pdf](http://library.macam.ac.il/study/pdf_files/d11803.pdf))

Kaufman, D & Ireland, A, (2016). Enhancing Teacher Education with Simulations. Published online: 9 March 2016, Association for Educational Communications & Technology.

Shapira- Lishchinsky, L., (2013). Team-Based simulations: Learning ethical conduct in teacher trainee programs, *Teaching and Teacher Education*, 33, 1-12.

- مديرة مركز محاكاة في كلية دافيد يالين، مديرة مدرسة، وباحثة في مجال التربية والتعليم، تدرس للقب الدكتوراة في المحاكاة في التربية والتعليم

# تعرُّض أهل فلسطينيين وأحد أبنائهم المراهقين في إسرائيل للعنف المجتمعي، وانعكاساته عليهم

نيقين علي الصالح\*

## ملخص

ثمّة دراسات عديدة فحصت التعرُّض للعنف المجتمعي وتأثيراته في الأطفال والشبيبة، وأظهرت هذه الدراسات ارتفاعاً متزايداً وملحوظاً في نسب تعرُّض الأطفال واليافعين لهذا النوع من العنف وانعكاساته السلبية عليهم وتأثيره فيهم. بيدَ أنّ قليلاً من هذه الدراسات فحصت تعرُّض البالغين لمثل هذا العنف، ولا سيّما الأهل. أمّا الدراسات الفلسطينية التي تناولت العنف المجتمعي، فهي قليلة جداً. تعرُّض المقالة الحالية جزءاً من نتائج دراسة الدكتوراه التي فحصت مدى تعرُّض أهالٍ فلسطينيين وأبنائهم المراهقين من إسرائيل للعنف المجتمعي، على نحوٍ مباشر أو غير مباشر، خلال فترة حياتهم، وعلى وجه التحديد في السنة الأخيرة. كذلك اهتمت الدراسة بفحص بعض الانعكاسات النفسية الناجمة عن التعرُّض لمثل هذا النوع من العنف، ولا سيّما ظهور أعراض اضطرابات التوتر في ما بعد الصدمة (Post-traumatic stress symptoms)، وانخفاض مستوى الرفاهية النفسية لدى الأهل (Psychological well-being)، إضافة إلى ظهور أعراض مشاكل انطوائية وانسحابية (Internalizing and externalizing symptoms) تنعكس في مشاكل سلوكية، ونفسية، وعاطفية لدى أبنائهم المراهقين. اهتمت الدراسة كذلك بفحص عوامل مناعة أو حماية معينة، ومن ضمنها الكفاية الذاتية (Self-efficacy)، والكفاية الجمعية (Collective efficacy)، وعوامل الخطورة لدى الوالدين، كالشعور بالضغط الوالدي (Parental stress) ومدى الرقابة الوالدية (monitoring Parental)، التي من الممكن أن تخفّف أو تزيد من حدّة الانعكاسات السلبية نتيجة تعرُّض الأهل وأبنائهم للعنف المجتمعي.

تتكوّن عيّنة الدراسة من 760 أسرة فلسطينيّة من إسرائيل؛ اختير من كلّ بيت أحد الوالدين، وأحد أبنائهما المراهقين، للمشاركة في البحث: 453 أمًّا، و 307 آباء، تتراوح أعمارهم بين 34 و 65؛ و 320 فتى، و 440 فتاة، تتراوح أعمارهم بين 14 و 18.

ملأ المشاركون في البحث استمارة ذاتيّة، واحدة مُعدّة للوالد/ة وأخرى للمراهق/ة. اختيرت العيّنة على نحو عشوائيّ منتظم (Systematic random sample).

أظهرت النتائج أنّ غالبية الأهالي المشاركين في البحث وأبناءهم المراهقين تعرّضوا للعنف المجتمعيّ غير المباشر خلال حياتهم. قرابة نصف الأهل المشتركين كانوا ضحايا للعنف على نحو مباشر خلال حياتهم، مقارنة مع 12% خلال السنة الأخيرة. أكثر من ثلث المراهقين كانوا ضحايا للعنف خلال حياتهم، مقارنة بـ 19% خلال السنة الأخيرة. أشارت نتائج البحث أيضًا إلى أنّ التعرّض للعنف المجتمعيّ له علاقة إيجابيّة بأعراض اضطراب التوتّر في ما بعد الصدمة وانخفاض مستويات الرفاهيّة النفسيّة لدى الأهل، وازدياد المشاكل السلوكيّة والعاطفيّة والنفسيّة لدى الشبيبة.

## مقدّمة

المقصود بالعنف المجتمعيّ التعرّض لأعمال عنف من أشخاص لا تربطهم علاقة بالمعتدى عليه. الاعتداء يمكن أن يكون جسديًّا، أو مطاردة، أو استعمال أسلحة، أو سلبًا، أو إطلاقًا للرصاص (Guterman, Cameron, & Staller, 2000). ويمكن لمستويات التعرّض أن تكون مباشرة أو غير مباشرة، مثل مشاهدة العنف، أو السماع عنه، أو سماع إطلاق نار. والتعرّض للعنف يمكن أن يكون بدرجات متفاوتة من حيث وتيرة الحدوث ودرجة صعوبة الحدث (Buka, Stichick, & Birdthisle, 2001).

## مراجعة الأدبيات

تطرقت غالبية الدراسات في مجال العنف المجتمعيّ إلى مدى تعرّض الأطفال والشبيبة للعنف وتأثيراته عليهم. أشارت هذه الدراسات إلى مستويات عالية من التعرّض (Kaynak, Lepore, & Kliwer, 2011; Scarpa, 2003). بالإضافة إلى ذلك، أشارت دراسات أخرى إلى أنّ الأولاد والشبيبة كشفوا أنّ لديهم صعوبات نفسيّة وعاطفيّة وذهنيّة وسلوكيّة ناجمة عن تعرّضهم للعنف المجتمعيّ، انعكست في مظاهر من الكآبة والقلق والحزن والعنف والتصرّف العدوانيّ وتدنيّ التحصيل العلميّ (Fowler et al., 2009; Garrido, Culhane, Raviv, & Taussing, 2011; Schraft, & Kosson, & McBride, 2013). بينما أشارت الدراسات القليلة بين البالغين إلى ازدياد وانتشار التعرّض للعنف

المجتمعيّ على نحوٍ مقلق، بحيث أخبر 93%-97.5% من بين طلبة من الجامعات والكليات أنّهم كانوا شاهدين على أحداث عنف مجتمعيّ، ونحو 45%-82% أخبروا عن تجربة ذاتية كضحايا مباشرين لأنواع عنف مجتمعيّ خلال فترة دراستهم، وشملت العينة جميع العرقيّات في كليات وجامعات أمريكية مختلفة ( Scarpa et al., 2002; Scarpa, 2006). دلّت دراسات أخرى كذلك أنّ نسبة تعرّض البالغين -ومنهم من هم أهالٍ- كانت عالية، وأنّ نسبة تعرّضهم بالمشاهدة كانت أعلى من التجربة الشخصية (Kliewer & Zaharakis, 2013; Fowler et al., 2008).

الدراسات الفلسطينية التي تناولت العنف المجتمعيّ قليلة، حيث تطرقت دراسة حاج يحيى وآخرين إلى مدى انتشار وخصائص التعرّض للعنف المجتمعيّ على عينة من اليافعين الفلسطينيين من القدس والضفة الغربية، وأشارت النتائج أنّ اليافعين الفلسطينيين قد أخبروا عن مستويات عالية من التعرّض وكانت نسبة المتعرّضين بالمشاهدة (87.4%) أكثر من المتعرّضين بالتجربة (72.8%) خلال حياتهم (Haj-Yahia, Leshem, & Guterman, 2013). ثمة دراسة أخرى لحاج يحيى وآخرين تطرقت إلى التعرّض للعنف المجتمعيّ وانعكاساته على طلبة مدارس عرب ويهود في إسرائيل تتراوح أعمارهم بين 14 و 18، أشارت نتائجها أنّ ثلثي المراهقين الفلسطينيين المشاركين في البحث أخبروا عن تجربة ذاتية لأحداث عنف، وغالبيتهم تقريباً أخبروا عن تعرّضهم بالمشاهدة لأحداث عنف مجتمعيّ خلال حياتهم، بحيث إنّ الفتيان أكثر عرضةً من الفتيات للعنف المجتمعيّ (Haj-Yahia, Leshem, & Guterman, 2011).

أمّا دراسة بيضون (2016)، فقد تطرقت إلى تعرّض طلبة من الجامعات الفلسطينية للعنف المجتمعيّ وانعكاساته عليهم، وأشارت نتائج دراستها أنّ نحو 94.4% من الطلبة صرّحوا بأنهم شاهدوا العنف المجتمعيّ، و 53.4% من طلبة الجامعات صرّحوا بأنهم جرّبوا حدثاً واحداً على الأقلّ من العنف خلال حياتهم.

أمّا في ما يتعلّق بانعكاسات التعرّض للعنف المجتمعيّ، فقد أظهرت العديد من الدراسات آثاراً سلبية على المتعرّضين للعنف المجتمعيّ تشمل مستويات عالية من العدوانية والاكتئاب واضطراب التوتّر ما بعد الصدمة (Fowler et al., 2009; Scarpa, 2003). كذلك أظهرت دراسات أخرى انعكاساتٍ وردود فعل سلبية، كالقلق والحزن والأفكار الدخيلة والتفكُّك (Garido et al., 2011). في دراسة بيضون (2016) حول انعكاسات تعرّض الطلبة الفلسطينيين للعنف المجتمعيّ، أشارت النتائج إلى وجود ارتباط وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين التعرّض للعنف المجتمعيّ بمستويات المشاهدة والتجربة خلال الحياة، والأعراض النفسية التالية: القلق؛ الاكتئاب؛ التفكُّك؛ اضطرابات النوم؛ PTSD. أمّا بالنسبة للسنة الأخيرة، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاهدة العنف المجتمعيّ والتفكُّك والقلق والاكتئاب.

أهمّية الدراسة تتحدّد بكونها تنطرق إلى عيّنة بحث واسعة ومتنوّعة وتشمل الأسر (أحد الوالدين وأحد الأبناء المراهقين) من المجتمع الكليّ.

## أهداف البحث:

ثمة أهداف عدّة للدراسة الحاليّة، من بينها فحص مدى تعرّض أهالٍ فلسطينيين من إسرائيل، وأحد أبنائهم المراهقين، للعنف المجتمعيّ، على نحوٍ مباشر أو غير مباشر، خلال فترة حياتهم، وتحديدًا في السنة الأخيرة. كذلك اهتمّت الدراسة بفحص بعض الانعكاسات النفسيّة الناجمة عن التعرّض لمثل هذا النوع من العنف. من أسئلة البحث: ما هي مستويات التعرّض للعنف المجتمعيّ لدى الأهل، المباشر أو غير المباشر (مشاهدة، أو سماع إطلاق نار، أو تجربة ذاتيّة)، خلال فترة حياتهم، وتحديدًا في السنة الأخيرة؟ ما هي العلاقة بين مستويات التعرّض للعنف المجتمعيّ وظهور أعراض اضطراب التوتّر في ما بعد الصدمة؟ هل ازدياد تعرّض المراهقين للعنف المجتمعيّ مرتبط بزيادة ظهور المشاكل السلوكيّة والنفسيّة والعاطفيّة لدى المراهقين؟

## منهجية البحث وسيرورته:

تعرّض المقالة جزءًا من بحث واسع من رسالة دكتوراه في موضوع العمل الاجتماعيّ. المشاركون فيه هم عيّنة عشوائية ومنتظمة من الأسر، أي هم أهالٍ فلسطينيون من إسرائيل ومراهق/ة واحدة من أبناء كلّ أسرة منهم، وتمثّل قدر الإمكان المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، الذي دُرِسَ من زاوية الجنس، والديانة، والمنطقة السكنيّة، وعدد سكّان البلدة. بلغ معدّل تجاوب الأهالي 63% من مجمل الأسر التي وصل الفريق إليها. قام المشاركون في البحث بتعبئة استمارة بصورة شخصيّة. جرّت عمليّة جمع البيانات في الفترة الواقعة بين العامين 2014 - 2015.

## العيّنة

تتكوّن عيّنة الدراسة من 760 أسرة فلسطينيّة من إسرائيل؛ اختير من كلّ بيت أحد الوالدين، وأحد أبنائهم المراهقين للمشاركة في البحث: 453 أمًّا، و 307 آباء، تتراوح أعمارهم بين 34 و 65، و 320 فتى، و 440 فتاة، تتراوح أعمارهم بين 14 و 18. ملأ المشاركون في البحث استمارة ذاتيّة، واحدة مُعدّدة للوالدة/ة وأخرى للمراهق/ة.

بُنيت الاستمارة من عدّة مقاييس؛ وللتأكّد من وضوح الأسئلة والتعليمات في الاستمارة، وللتأكّد من أنّ المشتركين لم يشعروا بعدم الراحة نتيجة ملئهم للاستمارة، اختُبرت الاستمارة مسبقًا (Pre-test)، إذ عُرضت على 60 أمًّا وأبًا، و 60

فتاة وفتى (غير مشمولين في عينة البحث). ملاحظات الأهل والمراهقين التي أتت في أعقاب اختبار الاستمارة المسبق أخذت بعين الاعتبار، وعُدلت الاستمارات نهائياً وفقاً لها.

تشمل الاستمارة النهائية بيانات حول الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية: الجنس؛ السن؛ الديانة؛ منطقة السكن؛ مستوى دراسة الأهل؛ حجم البلدة؛ معدّل دخل العائلة. وتضمّنت الاستمارة مقاييس فحصت التعرّض للعنف المجتمعي، وأعراض التوتر في ما بعد الصدمة، والرفاهية النفسية، ومشاكل سلوكية وعاطفية.

### عرض جزء من نتائج الدراسة

أظهرت النتائج أنّ غالبية الأهالي المشاركين في البحث، وأبناءهم المراهقين، تعرّضوا للعنف المجتمعي غير المباشر؛ أي عاينوا العنف وسمعوا إطلاق نار خلال حياتهم. نصف الأهل المشتركون كانوا ضحايا مباشرين للعنف خلال حياتهم، مقارنة بـ 12% خلال السنة الأخيرة. أكثر من ثلث المراهقين كانوا ضحايا للعنف خلال حياتهم، مقارنة بـ 19% خلال السنة الأخيرة. كان الفتيان أكثر عرضة للعنف المجتمعي من الفتيات، والآباء أكثر عرضة للعنف من الأمهات خلال حياتهم.

نتائج البحث المتعلقة بمستويات التعرّض للعنف المجتمعي بين الأهالي وأبنائهم المراهقين، والتي أظهرت بأنّ نسب تعرّضهم للعنف غير المباشر أعلى من التعرّض المباشر بالتجربة الشخصية، تتفق مع نتائج دراسات سابقة كانت قد أسفرت عن نتائج مشابهة (Haj-Yahia et al., 2013; Scarpa, 2003). كذلك الأمر بشأن الاختلاف في مستوى التعرّض بين الآباء والأمهات، والفتيان والفتيات، إذ إنّ الآباء أكثر عرضة للعنف المجتمعي من الأمهات خلال الحياة، والفتيان أكثر عرضة للعنف المجتمعي من الفتيات، إذ تتفق هذه مع نتائج لأبحاث سابقة (Scarpa, 2003; 2001).

بيّنت النتائج المتعلقة بالأعراض النفسية والعاطفية الناجمة عن التعرّض للعنف المجتمعي صحّة الفرضيات المركزية: كلما ازدادت مستويات التعرّض للعنف المجتمعي لدى الأهل وأبنائهم المراهقين، بالمشاهدة والتجربة الذاتية، خلال حياتهم، وفي السنة الأخيرة تحديداً، زادت أعراض اضطراب التوتر في ما بعد الصدمة، وانخفضت مستويات الرفاهية النفسية لدى الأهل، وزادت أعراض المشاكل الانطوائية والانبساطية لدى أبنائهم المراهقين، أي أعراض مشاكل سلوكية وعاطفية ونفسية لديهم. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة أظهرت وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التعرّض للعنف المجتمعي وظهور أعراض نفسية سلبية (Mitchell, Lewin, Horn, Valentine, & Sanders-Phillips, 2010).

## صعوبات الدراسة

في الإمكان الإشارة إلى أن هنالك عدّة صعوبات واجهت الدراسة، وأهمّها ما يتعلّق بجمع المعطيات والحصول على عينة تمثّل مجتمع البحث والوصول إلى عدّة فئات ومجموعات من المجتمع ومن مناطق مختلفة من مجتمعنا الفلسطيني.

حجم أداة الدراسة، أي طول الاستمارة، سبّب عائقاً؛ وذلك أنّها تضمّنت عدداً كبيراً نسبياً من الصفحات، وهو ما أدّى إلى رفض جزء من الأهالي والمراهقين الاشتراك في البحث وإلى عدم تعاونهم، أو عدم إكمال تعبئة الاستمارة بسبب شعورهم بالملل أو التعب خلال تعبئتها.

إنّ عدم الوضوح في تعريف مصطلح "العنف المجتمعي" ولّد صعوبةً لدى المشاركين في البحث ووقوعاً في بلبلة بين أنواع عنف أخرى قد تعرّضوا لها في الفترة الأخيرة. كذلك ثمة إشكالية في تعريف مصطلح "العنف المجتمعي"؛ ولرّما كان مردّد ذلك إلى التشابه في الانعكاسات بينه وبين أنواع عنف أخرى كالعنف داخل الأسرة، وكذلك بسبب الترابط في العلاقات مع العائلة الموسّعة التي ما زالت سائدة في المجتمع العربي الفلسطيني، والوقوع في بلبلة بين حدود العائلة المصغّرة والعائلة الموسّعة في ذلك السياق.

وثمة صعوبة أخرى تمثّلت في كون المقاييس التي استُخدمت في البحث طوّرت في مجتمعات غربيّة؛ إذ بالرغم من ترجمة المقاييس من الإنجليزيّة إلى العربيّة وملاءمتها لغويّاً وثقافياً لمجتمع البحث، هنالك حاجة إلى تطوير مقاييس باللغة العربيّة، وذلك عبر إضافة أسئلة مفتوحة للمشاركين في نهاية الاستمارة.

إضافة إلى الصعوبات التي ذُكرت أعلاه، الأسئلة التي فحصت التعرّض للعنف المجتمعي لم تتطرق إلّا إلى أنواع عنف جسديّ ونفسيّ، ولم تتطرق إلى أنواع عنف أخرى من المحتمل التعرّض لها. لذلك نوصي بتطوير أبحاث مستقبلية في المجال لدراسة التعرّض لأنواع عنف أخرى، منها الكلامي والسياسي، وكذلك العنف الجنسيّ والتحرّشات التي يمكن أن تحدث أيضاً في المجتمع.

أهميّة البحث في أنّه يسلّط الضوء على مدى التعرّض للعنف المجتمعي المباشر وغير المباشر وأعراضه السلبية على الأهل الذين هم مصدر دعم مهمّ داخل الأسرة. إنّ الانعكاسات السلبية على الأهل لها إسقاطاتها كذلك على الوالديّة وأفراد العائلة.



للدراصة إسهامات في مجال التدخّل، والعلاج، وفحص عوامل حماية لدى المتعرّضين للعنف المجتمعيّ، تتيح للمهنيين والمعالجين بناء برنامج علاج وتدخّل خاصّ بالعائلات يرمي إلى تعزيز هذه العوامل وتطويرها لديهم لمواجهة التعرّض للعنف المجتمعيّ بقوة.

نتائج البحث توصي بالعمل الجادّ في سبيل الحدّ من ظاهرة العنف المتفشّية في المجتمع، وذلك من خلال بناء برنامج عمل للتداخل مع العائلات (الأهل والأبناء) لرفع الوعي في هذا المجال وماهيّة انعكاساته. هذا البرنامج يجب أن يشمل ثلاثة صُعد: الفرد؛ العائلة؛ المجتمع. لتنفيذ مشاريع توعويّة لمشكلة العنف والتدخّل للحماية من الأعراض، يجب العمل على التشبيك بين عدّة جهات ومؤسسات في المجتمع، وذلك عبر إدراج سلك التعليم والصحة والرفاه الاجتماعيّ والخدمات النفسية والمؤسسات الدينيّة المختلفة في المجتمع الفلسطينيّ في سبيل التصديّ لمثل هذه المشكلة والتخفيف من انعكاساتها السلبية. تخصيص ميزانيّات من الوزارات المختلفة لبناء مثل هذه البرامج هو مرحلة أساسيّة لتنفيذ خطة للعمل والحدّ من ظاهرة العنف المجتمعيّ.

## References

- Baidoun, H. (2016). *Exposure to community violence and its impacts on Palestinian's students: Can self -efficacy, family support, and provision moderate the impacts of exposure?* Thesis submitted in partial of fulfillment of the requirement for the master degree in social work (M. S. W). The Hebrew University of Jerusalem. Jerusalem.
- Buka, S. L., Stichick, T. L., Birdthisle, I., & Earls, F. J. (2001). Youth exposure to violence: Prevalence, risks and consequences. *American Journal of Orthopsychiatry*, 71, 298-310.
- Guterman, N. B., Cameron, M., & Staller, K. (2000). Definitional and measurement issues in the study of community violence among children and youths. *Journal of Community Psychology*, 28, 571-587. doi: 10.1002/1520-6629

- Haj-Yahia, M. M., Leshem, B., & Guterman, N. B. (2013). The rates and characteristics of the exposure of Palestinian youth to community violence. *Journal of Interpersonal Violence*, 28, 2223- 2249.
- Haj-Yahia, M. M., Leshem, B., & Guterman, N. B. (2011). Exposure to community violence among Arab youth in Israel: Rates and characteristics. *Journal of Community Psychology*, 39, 136-151.
- Kaynak, O., Lepore, S. J., & Kliewer, W. L. (2011). Social support and social constraints moderate the relation between community violence exposure and depressive symptoms in an urban adolescent sample. *Journal of Social and Clinical Psychology*, 30, 250-269.
- Kliewer, W., & Zaharakis, N. (2013). Community violence exposure, coping, and problematic alcohol and drug use among urban, female caregivers: A prospective study. *Personality and Individual Differences*, 55, 361-366.
- Fowler, P., Tompsett, C., Braciszewski, J., Jacques-Tiura, A., & Baltés, B. (2009). Community violence: A meta-analysis on the effect of exposure and mental health outcomes of children and adolescents. *Development and Psychology*, 21, 227-259.
- Garrido, E. f., & Culhane, S. E., Raviv, T., & Taussing, H. (2010). Does community violence exposure predict trauma symptoms in a sample of maltreated youth in foster care? *Violence and Victims*, 25, 755-769.
- Mitchell, S. J., Lewin. A., Horn. I. B., Valentine, D., & Sanders-Phillips, K. (2010). How does violence exposure affect the psychological health and parenting of young African-American mothers? *Social Science & Medicine*, 70, 526-533.
- Scarpa, A., Hurley, J., Shumate, H. W., & Haden, S. C. (2006). Lifetime prevalence and socioemotional effects of hearing about community violence. *Journal of Interpersonal Violence*, 21, 5-23.
- Scarpa, A. (2001). Community violence exposure in a young adult sample: Lifetime prevalence and socio-emotional effects. *Journal of Interpersonal Violence*, 16, 36-53.
- Scarpa, A. (2003). Community violence exposure in young adults. *Trauma, Violence, & Abuse*, 4(3), 210-227.

Scarpa, A., Fikretoglu, D., Bowser, F., Hurley, J. D., Pappert, C. A., & Romero, N. (2002). Community violence exposure in university students: A replication and extension. *Journal of Interpersonal Violence, 17*, 253-272.

Schraft, C. V., Kosson, D. V., & McBride, C. k. (2013). Exposure to violence within home and community environments and psychopathic tendencies in detained adolescents. *Criminal Justice and Behavior, 40*, 1027-1043.

\*نيفين علي الصالح هي باحثة اجتماعية، طالبة دكتوراة بالعمل الاجتماعي في الجامعة العرية في القدس.

# التنشئة والهوية والحصانة النفسية لدى الناشئين الفلسطينيين في إسرائيل

إمامة عبد القادر\*

## ملخص

يسلط هذا المقال الضوء على أهمية الهوية بمركباتها المختلفة (القومية؛ الوطنية؛ الدينية)، وعلاقتها بالتنشئة، وانعكاساتها على الحصانة النفسية لدى الناشئين الفلسطينيين مقارنةً بالناشئين اليهود. افترضت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التنشئة والهوية والحصانة النفسية لدى الناشئين الفلسطينيين واليهود. بالإضافة إلى ذلك، توقعت الدراسة ظهور اختلافات بين المجموعتين بالنسبة للعلاقات بين المتغيرات وأولوية مركبات الهوية الوطنية لدى الناشئين اليهود والدينية لدى الناشئين الفلسطينيين؛ وذلك بسبب الاختلافات والفروق بين المجموعتين في جميع المجالات. اعتمدت هذه الدراسة منهجية البحث الكمي، واختير لها طلبة فلسطينيون ويهود من منطقة المركز. لفحص متغيرات البحث، اعتمدت الدراسة خمس استمارات أساسية: استمارة لقياس التنشئة؛ استمارة لقياس الهوية؛ وثلاث استمارات أخرى لقياس العوامل النفسية. أظهرت نتائج البحث الحالي أن نموذج البحث المقترح، الذي أجري لدى أقليتي إثنيتين مختلفتين، ملائم أيضاً لدى الناشئين الفلسطينيين، وكذلك الحال بالنسبة للناشئين اليهود. حسب النموذج، تبين أن جميع مركبات الهوية (القومية؛ الدينية؛ الوطنية) تقوم بدور الوسيط بين التنشئة وعوامل نفسية مختلفة. مع ذلك، بين النموذج خصوصية كل مجموعة.

## مدخل

إن هبة أكتوبر عام 2000 كانت انتفاضة شعبية عفوية أظهرت الدور المحوري الذي قام به الشباب فيها. خروج الشباب إلى الشوارع لم يكن فقط احتجاجاً على انتهاك المسجد الأقصى، بل كان أبعد وأعمق من ذلك بكثير، حيث عبّر عن غضب محبوس في نفوس الشباب وعن استياء عارم من سياسة الدولة. هذه الهبة كانت قضية الشباب ونقطة مفصلية للجيلين الثالث والرابع بعد النكبة، عبّرت عنها ردود بعض الطلبة الفلسطينيين في المقابلات التي أجريتها معهم في أعقاب هذه الأحداث (رابينوفيتش وأبو بكر، 2002). أما بالنسبة لي، فقد أثارت هذه الأحداث كثيراً من التساؤلات لدي: لماذا الناشئون على وجه الخصوص هم من هبوا في تلك الأحداث، وحملوا نعوشهم على أكتافهم؟ ما هو مدى العلاقة بين تنشئتهم الوطنية وتشكيل وبرز هويتهم الوطنية؟ هذه التساؤلات دفعتني لأتحوّل في دراستي الأكاديمية إلى منحى آخر من "تدريس العلوم" إلى "التنشئة الوطنية" للناشئين الفلسطينيين في إسرائيل، ومن ثم أخذت بتطوير التساؤلات إلى أسئلة بحث في إطار أكاديمي.

## الهدف من البحث:

الهدف من البحث هو فحص مدى العلاقة بين تطوّر وبرز مركبات الهوية (القومية؛ الوطنية؛ الدينية)، وعلاقتها بالتنشئة وانعكاساتها على الحصانة النفسية (المتتمثلة في الكفاءة الذاتية والتقييم الذاتي والرفاه النفسي) لدى الناشئين الفلسطينيين -مقارنة بالناشئين اليهود.

## إطار البحث النظري:

في برنامج دراسة الهوية الإثنية لدى جيل المراهقة من أبناء الأقليات الإثنية في الولايات المتحدة، طوّرت الباحثة Jean Phinney (1989) نموذجًا يتكوّن من ثلاث مراحل لتطوّر الهوية الإثنية يجمع بين تعريف الهوية الاجتماعية بحسب نظرية Henrie Tajfel وآخرين (Tajfel & Turner 1986; Tajfel, 1981) ونظرية Erikson (1968)، في علم النفس التطوّري التي نصّت على أنّ استكشاف وبلورة الهوية يشكّلان أهمّ عوامل التطوّر النفسي في مرحلة المراهقة. وقد أظهرت دراسات عديدة أنّ هنالك علاقة إيجابية بين تطوّر و بروز الهوية الإثنية وعوامل نفسية عديدة (كالتقدير الذاتي والرفاه النفسي وغيرهما)

(Phinney & Chavira, 1992; Shrake & Rhee, 2004; Weaver, 2010).

وثمة أبحاث أخرى تناولت العلاقة بين التنشئة الإثنية والهوية الإثنية

(Kim, 2014; Umaña-Taylor, Zeiders & Updegraff, 2013).

ثمّ طوّرت في الآونة الأخيرة نماذج عديدة أظهرت العلاقة بين التنشئة الإثنية وعوامل نفسية كثيرة، فيما شكّلت الهوية الإثنية الوسيط بين هذين المتغيّرين. غالبية هذه الأبحاث اعتنت بالناشئين الذين ينتمون إلى أقليات مختلفة

(Gartner, Kiang, & Supple, 2013; Nguyen, Wong, Juang & Park, 2015).

وبعضها قارنت بينهم وبين ناشئين ينتمون إلى مجموعة الأغلبية

(Phinney, Cantu & Kurtz, 1997; Phinney, Jacoby and Silva, 2007).

## الناشئون الفلسطينيون في إسرائيل

دراسات كثيرة وباحثون كثر اعتنوا بهوية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل بعامة، وبسياقات معرفية عديدة (علم النفس، نديم روحانا ورمزي سليمان؛ العلوم السياسية، أسعد غانم وعزمي بشارة؛ العلوم الاجتماعية، ماجد الحاج وسامي سموحا؛ اللغة والهوية، محمّد أمارة؛ التربية والتعليم، خالد أبو عصبه وإسماعيل أبو سعد وغيرهم). مع ذلك، وعلى الرغم ممّا ذكر سابقًا بشأن أهميّة مرحلة المراهقة في بلورة و بروز الهوية، ليس ثمة سوى أبحاث شحيحة خصّصت لهوية الناشئين (على سبيل المثال: أبو بكر وربينوفايتش، 2002 في أعقاب هبة أكتوبر؛ ولاحقًا البحث المقارن يثير أرون (أورون، 2010). أمّا بالنسبة لعلاقة الهوية بالتنشئة وانعكاساتها على الحصانة النفسية، فلم تتوافر أبحاث في هذا السياق. من هنا، فقد اعتمدت هذه الدراسة اعتمادًا أساسيًا النموذج الذي طوّر وأثبت لدى أقليات إثنية مختلفة، وبخاصة في الولايات المتحدة. وعليه، فُحص في البحث الحالي النموذج الذي اقترح علاقات إيجابية بين التنشئة والهوية والحصانة النفسية مع توسيعه ليشمل الهوية القومية - العربية، والهوية الدينية - الإسلامية، والهوية الوطنية - الفلسطينية في محاولة لاستكشافها وفحص شمولية النموذج لها، لدى الناشئين الفلسطينيين مقارنة مع الناشئين اليهود في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، افترضت الدراسة ظهور فروق في التنشئة والهوية والحصانة النفسية بين الناشئين اليهود والناشئين الفلسطينيين؛ وذلك نظرًا للفروق القائمة بين المجموعتين في شتى المجالات، والتي تنجم جميعها عن كون الناشئين الفلسطينيين ينتمون إلى أقلية قومية ودينية ووطنية مقارنة بمجموعة الناشئين اليهود الذين ينتمون إلى مجموعة الأغلبية اليهودية.

## افتراضات الدراسة:

### التنشئة

التنشئة الوطنية لدى الناشئين اليهود أقوى من نظيرتها لدى الناشئين الفلسطينيين.  
التنشئة الدينية لدى الناشئين الفلسطينيين أقوى من التنشئة الدينية لدى الناشئين اليهود.

## الهوية

الهوية الوطنية لدى الناشئين اليهود أقوى من نظيرتها لدى الناشئين الفلسطينيين.  
الهوية الدينية لدى الناشئين الفلسطينيين أقوى من نظيرتها لدى الناشئين اليهود.  
الحصانة النفسية  
الحصانة النفسية لدى الناشئين اليهود أقوى من نظيرتها لدى الناشئين الفلسطينيين.

كذلك افترضت الدراسة وجود علاقات إيجابية بين متغيرات البحث، على النحو التالي:  
ثمة علاقة إيجابية بين التنشئة وبروز مركبات الهوية المختلفة.  
ثمة علاقة إيجابية بين التنشئة وبروز مركبات الهوية من جهة، والحصانة النفسية من جهة أخرى.

## منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة منهجية البحث الكمي. لقياس متغيرات البحث المختلفة، استُخدمت خمس استمارات أساسية:  
\* قياس التنشئة: جرى تطوير الاستمارة ابتغاء قياس التنشئة الإثنية لدى أقليّات مختلفة في الولايات المتحدة. في البحث الحالي، جرت ترجمة هذه الاستمارة وملاءمتها لقياس التنشئة الدينية والوطنية لدى الطلبة الفلسطينيين واليهود، بالإضافة إلى قياس التنشئة القومية لدى الناشئين الفلسطينيين.  
\* استمارة لقياس الهوية الوطنية والهوية الدينية لدى الطلبة الفلسطينيين واليهود في إسرائيل -كلًا على حدة، بالإضافة إلى الهوية القومية لدى الطلبة الفلسطينيين.  
\* ثلاث استمارات أخرى في الحصانة النفسية اعتمدت لقياس كل من: التقييم الذاتي؛ الكفاءة الذاتية؛ الرفاه النفسي.  
شارك في البحث 317 ناشئًا وناشئة من مرحلة سنّ الشباب (ما بين 16-17)، من بينهم 163 فلسطينيًا مسلمًا (70 ذكرًا؛ 92 أنثى) و 154 يهوديًا (84 ذكرًا؛ 70 أنثى)، من مدارس في مركز البلاد.  
التحليل الإحصائي: (SEM; REGRESSION; MANOVA)

## نتائج البحث

أثبتت نتائج البحث صحة بعض الفرضيات؛ فقد تبين أنّ التنشئة والهوية الدينية لدى الناشئين الفلسطينيين أقوى من التنشئة والهوية الدينية لدى الناشئين اليهود. كذلك التنشئة الوطنية لدى الناشئين اليهود أقوى من التنشئة الوطنية لدى الناشئين الفلسطينيين.  
أما بالنسبة للهوية الوطنية الفلسطينية، فقد أتت النتائج على العكس مما كان متوقعًا، أي لم تكن الهوية الوطنية الإسرائيلية أقوى من الهوية الوطنية الفلسطينية. وهذا يعني أنّ التنشئة الوطنية في البيت والمدرسة (التي تكاد لا تُذكر) هي ليست العامل الوحيد المسؤول عن بلورة وبروز الهوية الوطنية الفلسطينية لدى الناشئين الفلسطينيين.  
كذلك هو الشأن في ما يتعلّق بنتائج متغيرات العوامل النفسية؛ إذ أتت مغايرة للفرضية ولم تكشف عن وجود فروق بين الناشئين الفلسطينيين والناشئين اليهود.

## نموذج البحث

أظهرت نتائج البحث الحالي أن نموذج البحث المقترح وُجد ملائمًا لدى الناشئين الفلسطينيين والناشئين اليهود في إسرائيل. حسب النموذج، تبين أن جميع مركبات الهوية -الديني والوطني والقومي- تقوم بدور الوسيط بين التنشئة وعوامل نفسية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، بين النموذج خصوصية كل مجموعة، فبرز دور الهوية الوطنية -الإسرائيلية لدى الطلبة اليهود مقارنةً بدور الهوية الدينية -الإسلامية لدى الطلبة الفلسطينيين.

## خلاصة

من أهم النتائج التي خلص إليها البحث بروز الهوية الوطنية -الفلسطينية لدى الناشئين الفلسطينيين، على العكس مما كان متوقعًا، وعلى الرغم من وهن التنشئة الوطنية الفلسطينية في البيت والمدرسة. ويمكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى أكثر من تفسير. أما التفسير الأول، فهو بواسطة نتيجة البحث التي أظهرت إسهام التنشئة الإسلامية في بلورة وبروز الهوية الفلسطينية. ثمة تفسير آخر يتعلق بخصوصية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل كأقلية مضطهدة وهويتها الجماعية معرضة للطمس والتهميش. بحسب أبحاث عديدة، الهوية الإثنية لدى الناشئين الذين ينتمون إلى أقليات مضطهدة تكون على المحك، مما يحفز الناشئين إلى البحث عنها وتجذيرها.

(Miville, Koonce, Darlington & Whitlock, 2000; Phinney, 1992). وقد أظهرت نتائج البحث الحالي أن الناشئين الفلسطينيين يهتمون بهويتهم الفلسطينية، ويبحثون عن مصادر للتعرف عليها على غرار أبناء الأقليات الأخرى التي تعاني التمييز والاضطهاد. هم ينخرطون في أطر اجتماعية وسياسية ويشاركون في فعاليات مختلفة لتعزيز هويتهم الفلسطينية، يفتخرون بانتمائهم إلى وطنهم وشعبهم، على الرغم من محاولات الطمس والتهميش لهويتهم في المدرسة وتجاهلها في البيت. هذه السيرورة تؤدي إلى تعزيز وبلورة الهوية على نحو ما وصفت أبو بكر وريبنوفيتش: أبناء صف أسيل، الذين أجريت معهم مقابلة في آخر سنة 2000، رأوا في مقتل أسيل نقطة تحول بلورت هويتهم السياسية [...] كثيرون منهم أشاروا أنهم إلى ما قبل مقتل أسيل لم يعيروا أي اهتمام للصورة التي يعرفون بها أنفسهم: فلسطينيين؛ عرب؛ إسرائيليين؛ مسلمين؛ مسيحيين. منذ القتل، جميعهم يعرفون أنفسهم كفلسطينيين قبل كل شيء. (رايبنوفيتش وأبو بكر، 2002، ص 51-52)

والتفسير الأخير يمكن أن يُعزى إلى أطر أخرى أسهمت في تطور وبروز الهوية الفلسطينية لدى الناشئين الفلسطينيين ولم تُبحث في الدراسة الحالية (كالأطر السياسية والاجتماعية، وشبكات التواصل الاجتماعي، والأصحاب...). أما بالنسبة للحصانة النفسية، فقد جاءت النتائج على العكس مما هو مفترض، ولم تظهر فروق بين المجموعتين، اليهودية والفلسطينية. وتتوافق هذه النتيجة مع وتيرة نتائج الأبحاث الأخيرة، التي تشير إلى تدني الفروق بين المجموعتين بالنسبة لعوامل الحصانة النفسية.

في ما يتعلق بنموذج البحث، بُرز نتائج البحث الحالي أن الوتيرة العامة أتت بحسب ما أثبت لدى أقليات كثيرة؛ حيث وُجد أن التنشئة القومية /الدينية أو الوطنية القوية تؤدي إلى بروز مركبات الهوية، والأخيرة بدورها تعزز الحصانة النفسية لدى الناشئين.

بالإضافة إلى ذلك، من الملاحظ أن خصوصية كل مجموعة تبرز أيضًا في النموذج. فقد برزت خصوصية الناشئين الفلسطينيين بالتنشئة الدينية العميقة والهوية الدينية القوية، بينما ظهرت التنشئة الوطنية العميقة والهوية الوطنية الإسرائيلية القوية لدى الناشئين اليهود.

ومما هو لافت للنظر، أن الدراسة أظهرت وجود علاقة قوية بين مركبات الهوية المختلفة، حيث برز إسهام التنشئة الدينية والتنشئة القومية لجميع مركبات الهوية. لذا، على الرغم من خصوصية كل مركب من هذه المركبات، فإن الفصل التام بينها غير ممكن، وذاك يعود إلى تشابكها حضاريًا وتاريخيًا وثقافيًا، بالإضافة إلى عامل اللغة.

## أبحاث مستقبلية مقترحة

### على ضوء نتائج هذه الدراسة، في الإمكان:

فحص ملاءمة النموذج (تنشئة؛ هوية؛ حصانة نفسية) لدى مجموعات أخرى للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، إذ يقارن بين الناشئين المسلمين والدروز والمسيحيين، ومحاولة تعميمه للأقلية الفلسطينية في إسرائيل. فحص أطر أخرى، بالإضافة إلى البيت والمدرسة، تسهم ويمكن أن يكون لها تأثير على تطور و بروز الهوية الفلسطينية لدى الناشئين.

إجراء بحث يدمج بين جزء كمي وجزء كيفي، وبهذا نضمن الموضوعية والدقة بواسطة الجزء الكمي من جهة، وتفادي الخطورة في التطبيق الميكانيكي للنظريات من جهة أخرى. كذلك يمكن للجزء الكيفي أيضاً إضافة عمق وشمولية أوسع للمفاهيم المراد بحثها، وخاصة مفهوم الهوية.

### أن تكون باحثاً فلسطينياً

العمل في منظومة ذات خصوصية وتحديات يعني ما هو أكبر بكثير من العمل في منظومة عادية؛ والمقصود بهذا أن المسؤولية في اختيار بحثك، وإيجاد الإطار المناسب له، ثم استثماره وتوظيفه لخدمة مجتمعك، أكبر بكثير مما في سياق آخر. فعلى سبيل المثال، في بحثي هذا كان عليّ أن أكتب مدخلاً طويلاً لإقناع القارئ (المشرف أو المحكم) أن تعريف الناشئين بأنهم "عرب" ليس دقيقاً، والتعريف الصحيح هو الفلسطينيون، وفي النهاية ووفقاً على تعريفهم بعرب - فلسطينيين. التحدي الأكبر كان عندما فُحصت الاستمارات، وكانت تتضمن أسئلة حول تاريخ الفلسطينين بما في ذلك النكبة بتعبير صريح. لم يعترض أحد على الاستمارة في الجامعة، ولكن ووجهت بمعارضة من قبل دائرة كبير العلماء ("ليشكات همدعان هراشي")، وعندما صدق عليها في نهاية المطاف، سعدت بذلك كإنجاز؛ وذلك لأنه لا يمكن الاستمرار في البحث دون هذه المضامين. هذه عينة لجملة من التحديات والعثرات التي يمكن أن يواجهها طلبة الدكتوراة الفلسطينيون، وعلى ما يبدو ستلازمهم في الأبحاث المستقبلية. بهذا، لا يمكن الفصل بين كونك باحثاً فلسطينياً عن السياق العام لخصوصية الفلسطينين عامة والفلسطينيين في إسرائيل خاصة. من الحري بالتنبؤ كذلك أن إضافة تاء التأنيث إلى "الباحث" تجعل الأمور أكثر تعقيداً ويصعب التطرق إليها في هذا السياق.

### مصادر إنجليزية:

Erikson, E. H. (1968). *Identity: Youth and Crisis*. New York: W.W. Norton.

Gartner, M., Kiang, L., and Supple, A. 2013. Prospective links between ethnic socialization, ethnic and American identity, and well-being among Asian-American adolescents. *Journal of Youth and Adolescence* 43(10): 1-13.

Kim, Ann Y. (2014). *Ethnic socialization and ethnic identity in Korean American adolescents and young adults : The relative roles of parents and friends*. (Doctoral dissertation). Retrieved from: <https://www.alexandria.ucsb.edu/downloads/z603qx55k>



Lee, R. M., Yun, A. B., Yoo, H. C., & Nelson, K. P. (2010). Comparing the ethnic identity and well-being of adopted Korean Americans with immigrant/U.S.-born Korean Americans and Korean international students. *Adoption Quarterly*, 13, 2-17

Miville, M.L., Koonce, D., Darlington, P., & Whitlock, B. (2000). Exploring the relationships between racial/cultural identity and ego identity among African Americans and Mexican Americans. *Journal of Multicultural Counseling and Development*, 28(4), 208-224.

Nguyen, C., Wong, J., Juang, L. & Park, I. (2015). Pathways among Asian Americans' family ethnic socialization, ethnic identity and psychological well-being: A multigroup mediation model. *Asian American Journal of Psychology*, 6, 273-280.

Phinney, J. (1989). Stages of ethnic identity development in minority group adolescents. *Journal of Early Adolescence*, 9(1-2), 34-49.

Phinney, J. & Chavira, V. (1992). Ethnic identity and self-esteem: An exploratory longitudinal study. *Journal of Adolescence*, 15, 271-281.

Phinney, J. S., Cantu, C. L., & Kurtz, D. A. (1997). Ethnic and American identity as predictors of self-esteem among African American, Latino, and White adolescents. *Journal of Youth and Adolescence*, 26, 165-185.

Phinney, J. S., Jacoby, B., & Silva, C. (2007). Positive intergroup attitudes: The role of ethnic identity. *International Journal of Behavioral Development*, 31, 478-490.

Shrake, E. K., & Rhee, S. (2004). Ethnic identity as a predictor of problem behaviors among Korean American adolescents. *Adolescence*, 39(155), 601-622.

Tajfel, H. (1981). *Human groups and social categories*. Cambridge: Cambridge University Press.

Tajfel, H. & Turner, J. (1986). The social identity theory of intergroup behavior. In S. Worchel & W. Austin (Eds.), *Psychology of intergroup relations* (2nd ed.) (pp. 7-24). Chicago: Nelson-Hall.

Umaña-Taylor, A. J., Zeiders, K. H., & Updegraff, K. A. (2013). Family ethnic socialization and ethnic identity: A family-driven, youth-driven, or reciprocal process? *Journal of Family Psychology*, 27, 137-146.

Weaver, D. (2010). *The relationship between cultural/ethnic identity and individual protective factors of academic resilience*. Retrieved from: [http://counselingoutfitters.com/vistas/vistas10/Article\\_67.pdf](http://counselingoutfitters.com/vistas/vistas10/Article_67.pdf)

#### مصادر عبرية:

أورون. ي. (2010). هُويّات إسرائيليّة: يهود وعرب أمام المرأة والآخر. تل أبيب: رستلينج (بالعبريّة)  
رايينوفيتش. د. وأبو بكر. خ. (2002). جيل منتصب القامة. القدس: دار النشر كيتز. (بالعبريّة)

\* يمامه عبد القادر هي باحثة وطالبة للقب الثالث في كلية التربية في جامعة بار إيلان.